انتهاك حقوق الانسان في دول مجلس التعاون

٥ مارس

نشرة شهرية تصدرها الجبهة الشعبية في البحرين

العدد ١٣٥ | السنة الخامسة عشر | الثمن ٢٠٠ فلس | وبر (تشرين أول)

الذكرى الثانية والعشرون لانتفاضة مارس المجيدة

لنجدد العزم على تصعيد النضال ضد الوجود الأميركي والبريطاني

ولنوحد جهودنا لانتزاع الحريات السياسية والنقابية

في الخامس من مارس تطل الذكرى الثانية والعشرون على الانتفاضة الشعبية الواسعة التي انطلقت من « الثانوية » احتجاجاً على التسريحات العمالية الكبيرة التي قامت بها شركة نفط البحرين ، لتعلن الرفض الشعبي الواسع ضد ممارسات الانكليز وآل خليفة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

ورحل البريطانيون وأبقوا جهازهم الأمني وعملائهم آل خليفة ، وتدفق الأميركان ، وتحولت البلاد إلى مركز خدمات من كافة الأنواع . وكلما أوغل الحكام في هذه السياسة الخطرة ، كلما زادت مقاومة الناس لهذه السياسة ، كلما ازداد عدد السجون والمسجونين ، وازداد اعتماد آل خليفة على القوى الخارجية .

لقد انطلقت الجماهير الغاضبة في مارس رافعة شعار « حق المواطنين في العمل » وبعد عقدين من الزمن ، لا زال الشعار مرفوعاً أمام موجة التسريحات الواسعة التي قامت بها البنوك و« طيران الخليج » وتدفق العمالة الأجنبية على البلاد .

وطالبت الجماهير الشعبية بالحريات السياسية ، وتصفية جهاز القمع البريطاني . وبعد عقدين من الزمن ، لا زال هذا الشعار مرفوعاً أمام استمرار وجود هندرسون وعدد كبير من المرتزقة البريطانيين والباكستانيين والأردنيين . وأمام قانون أمن الدولة وقانون العقوبات واستمرار انعدام الحياة البرلمانية ، وتزايد انتهاكات السلطة لحقوق الانسان ، وقوافل المعتقلين والسجناء السياسيين ، والشهداء ، والمنفيين .

وطالبت الجماهير العمالية بحقها في العمل النقابي ، وبعد عقدين من الزمن لا زال هذا الشعار مرفوعاً أمام الأشكال السلطوية من اللجان ، واقتصارها على شركات محددة . لكن هذين العقدين قد قدما أيضاً قوافل من المناضلين ، ونضجاً متزايداً لحركتنا السياسية ، ووعياً مشتركاً لدى التقدميين بضرورة العمل المشترك ، وتغليب التناقض الرئيس على سائر التعارضات الأخرى . وأفرز التطور إمكانيات كبيرة لدى الطبقات الشعبية تستطيع — إذا اجادت الحركة التقدمية استخدامها — تحقيق المزيد من النجاحات .

في ذكرى مارس ، تحية للصامدين في السجون والمعتقلات . وعهداً للشهداء ، وللشعب أن نواصل المسيرة بهمة أكبر وعزم لا يلين .

٥ ـــ مارس في لقاء مع اتحاد عمال البحرين

لابد من تطبيق الاتفاقيـة العربيـة حول الحقوق النقابية

التسريحات العمالية برهان على عداء السلطة للطبقات الكادحة

للطبقة العاملة في بلادنا ذكريات نضالية غالية في شهر العطاءات والتضحيات ، فعلى امتداد الثلاثين عاماً ونيف المنصرمة ، كانت المطالب العمالية والنضالات والتحركات الشعبية تبلغ الذروة في هذا الشهر المجيد .

من ٥ مارس الى ١١ مارس الى كل يوم في مارس ذكريات في قلوب العمال ، قلوب الكادحين في بلادنا ، المناضلين من اجل ان تكون الأرض لهم ، والمصانع لهم ، والسلطة والقرار السياسي لهم ، من اجل الخلاص من كل طفيلي يعيش على حساب عرق ودم الكادحين .

وكان لزاماً علينا ، في هذه النشرة التي نذرت نفسها مدافعاً عن حقوق العمال والمستضعفين ، أن نلتقي مع الرفاق في اتحاد عمال البحرين ، المعبِّر عن الارادة الحرة للعمال ، والمدافع عن حقوقهم في كافة المحافل ، والذي لم يتردد عن تقديم كل التضحيات للوقوف في وجه ارباب العمل وحكومتهم .

وكان لنا لقاء مع الرفيق /محمد عبد الله/ عضو لجنة العلاقات الخارجية للاتحاد ، حيث اجاب على اسئلة النشرة ، مسلطاً الأضواء على ابرز الموضوعات التي تواجه النضال العمالي في هذه المرحلة .

س١ ـــ امام اصرار السلطة على الشكل «النقابي» الذي قدمته ممثلاً في اللجان المشتركة ، واللجنة العامة ، ماهو الرد الذي يراه الاتحاد مناسباً لانتزاع الحق النقابي ؟

ج١ ـــ لاشك انكم تدركون طبيعة تلك اللجان العمالية القائمة في البلاد وهي في الواقع لاتمثل شكلاً نقابياً ولاتجسد اسلوباً في العمل النقابي وانما لجان استشارية وهي دون السلطة التفيذية للاطر النقابية حيث لايحق لها اتخاذ القرار او تفسير المصلحة العامة ولاتعتبر توصياتها ملزمة لصاحب العمل . فقط عليها ان تقدم المشورة لصاحب العمل في المنازعات العمالية ولاشيء غير ذلك . وهذا الاساس الخاطيء جاء ليعبر ويعكس البنية القمعية للنظام في بلادنا حيث انعدام جميع السلطات والهياكل الدستورية وبالتالي غياب الديمقراطية وسلطة المؤسسات القانونية ، وإنما تعالج المطالب والحقوق النقابية والديمقراطية بأسلوب القمع والتنكيل والتعذيب الى درجة الموت ولاتتردد هذه السلطة عن الصاق شتى التهم بأية مؤسسة او منظمة نقابية تنبع من الارادة الشعبية ، العمالية والنسائية والطلابية أو غيرها ... وتريد أن تكون الحركة الجماهيرية مرهونة بمشيئتها وارادتها بالدرجة الاساسية ... وعلى هذا الاساس تعتبر السلطة تلك اللجان انها الشكل المناسب والاسلوب الامثل الذي ينسجم مع مصالحها ومصالح الشركات وارباب العمل ، أما الغاية الحقيقية من تشكيل هذه اللجان فقد جاءت مترافقة مع توجهات الحكومة للانضمام ا لى منظمتي العمل العربية والدولية عام ١٩٧٦ حيث تمت الموافقة على عضوية حكومة البحرين لدى منظمة العمل العربي في مارس عام ١٩٧٦ «مؤتمر العمل العربي ـــ الاسكندرية » حينها جاء وزير العمل البحراني ومندوب عن غرفة التجارة وعبد الله المدني وكيل وزراة العمل الحالي ممثلاً عن العمال! وبالمقابل كان يشارك في هذا المؤتمر وفداً من اتحاد عمال البحرين كنت احد اعضائه وفي هذا المؤتمر ايضاً تقدمنا بالطعن في شرعية التمثيل العمالي البحراني وقد طرد عبد الله المدني من قاعة المؤتمر وطالبنا بعدم قبول عضوية البحرين لدى المنظمة. خلالها تشكلت لجنة وساطة بيننا وبين الحكومة من عضوية حسين عيد مسؤل العلاقات للاتحاد العام لعمال مصر وحسين الصقر رئيس اتحاد عمال الكويت حينها وعلي المولى عضو الأمانة العامة للأتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ولكن هذه اللجنة لم تتمكن من تحقيق شيء يذكر . لذا قام حسين الصقر بأقناع وزير العمل الكويتي ووزير الدفاع لاحقاً بالتوسط وعندما طرح وساطته وآرائه وافقنا عليها ولكنه لم ينجح وانسحب يائساً وعندها قال لنا «حكومتكم ماورائها خير وانتو كيفكم معاها» وفي هذا المؤتمر بادر الوفد القطري بالاتصال بنا والتعبير عن تعاطفهم معنا وتأييدهم لنا مع رجائهم بعدم التعرض لهم أو طرح اي شيء قد يسيء لسمعتهم، وقد ظلت علاقاتنا طيبة معهم . لذا لم تتمكن الحكومة من تمرير عضويتها كما هو الحال في قطر او الامارات او السعودية او عمان دون مشاكل ومواجهات عنيفة مما اجبرها على اصدار قانون العمل في ١٦ يونيه ١٩٧٦ وادراج مادتين ضمن هذا القانون (١٤٢ ـــ ١٤٣) بشأن اللجان المشتركة ولكنها فشلت في اقناع الرأي العام بأن هذه اللجان المشتركة بين العمال وارباب العمل هي الاسلوب النقابي السليم مما جعلها تتخبط في طرح مشاريعها البديلة للعمل النقابي وذلك عندما طرحت اللجنة الدائمة لعمال البحرين برئاسة وزير العمل ثم اللجنة المؤقتة لعمال البحرين واخيراً اللجنة العامة لعمال البحرين ، ولم يتمكن وزير العمل حتى من اقناع نفسه بأن هذه اللجان المشتركة يمكن اعتبارها شكلاً نقابياً . وهكذا هو الحال بالنسبة لمنظمة العمل العربية التي تحتفظ بشكوى ضد حكومة البحرين تتعلق بالحقوق والحريات النقابية، وفي جميع اجتماعاتها تطالب الحكومة بأجراء تعديلات على المادة ١٤٢ في قانون العمل بحيث يجري الفصل بين العمال وارباب العمل ولكن دون جدوى .

لايمكننا القبول بهذه اللجان كبدائل عن النقابات وسوف نناضل وبمختلف السبل وعلى جميع الاصعدة حتى نحقق شرعية العمل النقابي ونأمل ان نتمكن خلال انعقاد

مؤتمري العمل العربي مارس ٨٧ والدولي يونيو ١٩٨٧ من طرح قضية الحريات النقابية في بلادنا على المؤتمر . واعتقد انه لاسبيل غير النضال لانتزاع حقوقنا النقابية وهو الاسلوب المناسب للرد على برامج السلطة .

س٢ ــ التسريحات العمالية الواسعة وسط العمال المحليين ، مع استمرار تدفق العمالة الاجنبية ، ماهي خطط الاتحاد لمواجهة هذه الوضعية ؟

ج٢ ــ منذ مطلع عام ١٩٨٦ بدأت الشركات في الفصل التعسفي الواسع لعمالها وموظفيها مثل شركة ان ــ س ــ آر ــ وقبلها ستي بنك وأخيراً "طيران الخليج" الذي اثار ضجة كبيرة ، والموضوع الأهم هو موضوع الفصل التعسفي لحوالي الف عامل وموظف من "طيران الخليج" بحجة الخسارة اللاحقة بهذه الشركة وحالة الركود والتقشف الخ دون الرجوع الى ارباح الشركة ونفقاتها وطبيعة العاملين بها وطبيعة مكاتبها الخارجية . ولابد هنا من الاشارة الى ان هذه الشركة تضم ٤٠ جنسية ولذا فهي تنتقي الجنسية البحرانية تمارس عليهم الفصل الجماعي دون غيرهم .

اما سياسة التقشف الذي اعلنت عنه الشركة فقد مس العامل البحراني دون غيره وهذه السياسة لم تمس على الاطلاق اولئك العاملين في المكاتب الخارجية . والذين اصبحت سرقاتهم مثار حديث الشارع . وعلى سبيل المثال مدير مكتب طيران الخليج بتونس تقدم بعد شهرين من استلامه لادارة المكتب في تونس ، بهدية عبارة عن سيارة بي دبليو ام وتذاكر سفر مع الاقامة في سويسرا لعشيقته التونسية وذلك على نفقة طيران الخليج ..... الخ .

عندما تقوم هذه الشركات بفصل العامل فصلاً تعسفياً دون سابق انذار او تعويض فإنها تجد من المبررات القانونية مايجعلها تتخذ تلك الاجراء دون أن تحسب لاي عقوبة قانونية . فلقد اعطى المشرّع البحراني ضمن احكام قانون العمل المبرر تلو المبرر في امكانية فصل العامل دون سابق انذار ، ومن خلال نظرة خاصة على الاحكام الواردة في قانون العمل نستطيع القول بأن قانون العمل البحراني جاء مجحفاً بحق العامل. ونؤكد القول بأن دنيا العمال ليست بخير في بلادنا. ولابد هنا الوقوف عند بعض المواد الواردة في قانون العمل التي تتعلق بالفصل التعسفي ، او تسهل اجراءات فصل العامل من عمله دون سابق انذار او تجحفه في حقه وهي على سبيل المثال المادة (١٢) التي تجيز لارباب العمل توقيف العمل كلياً في حال ممارسة العمال لحقهم في ايقاف العمل .

لم يقف القانون ضد الفصل التعسفي بل اكتفى بالتعويض .

المادة (١١٣) تحدد الحالات التي يجوز فيها فصل العامل دون مكافأة او اخطار او تعويض وهي على النحو التالي :

ــ اذا لم يراع التعليمات اللازم اتباعها بسلامة العمال والمنشأة .

ــ اذا تغيب عن العمل بدون سبب مشروع اكثر من عشرين يوماً منقطعة وعشرة أيام متتالية .

ــ اذا لم يقم بتأدية التزاماته المترتبة على عقد العمل .

ــ اذا افشى الاسرار الخاصة بالمنشأة التي يعمل بها . "

المادة (٤٤) تجيز لرب العمل ان يستخدم عمالاً اجانب وان يمنحهم اجوراً ومكافأت تزيد على مايعطيه للعامل البحراني عندما تتساوى كفاءاتهم الفنية ومؤهلاتهم العملية وذلك بهدف اجتذاب العمال الاجانب .

المادة (٤٥) تجيز لرب العمل الخروج على القيود المشروطة في عقد العمل .

المادة (٦٨) تجيز لرب العمل ان يتعاقد مع العامل للدفع بموجب الساعة او اليوم او الاسبوع او القطعة او الشهر .

هذا الى جانب تحريم الاضراب عن العمل وعقود العمل الجماعية والحقوق النقابية .... الخ

ان هذه المبررات تشكل ارضية جيدة للتخلص من العمال في اللحظة التي يريد فيها رب العمل .

وفي هذا الصدد قمنا بأصدار كراس «قانون العمل البحراني في ميزان» نرد فيه على الاحكام الواردة ضمن مواد قانون العمل ونقوم بفضح ممارسات الشركات وكشف جوانب الخلل في القانون وعلى عمالنا ان يدركوا بأن الحكومة عندما اصدرت هذا القانون كانت تدرك جيداً انه يعكس مصالح ارباب العمل ولم تضعه كتعبير عن مصالح وحقوق العمال، وعلينا انتزاع حقوقنا من خلال اجبار الحكومة على اجراء تعديلات جوهرية على العديد من المواد في قانون العمل الى النضال لوقف استمرار تدفق العمال الاجانب الى البلاد .

س٣ : ماهو ابرز الفعاليات التي سيقوم بها الاتحاد هذا العام ؟

ج٣ ــ النضال من اجل الحريات والحقوق النقابية فهو الهدف الرئيسي لنضالاتنا وتصب جميع فعالياتنا وانشطتنا في الوصول الى تحقيق هذا الهدف والذي نعتقد أنه بدون الوصول الى تحقيق هذه الغاية لايمكننا الحديث عن الحقوق العمالية الاخرى فبدون النقابات العمالية لايمكن الحديث على سبيل المثال عن عقود العمل الجماعية وبدونها ايضاً لايمكن الدفاع عن العمال ضد الفصل التعسفي ولايمكن لغيرها ان يكون لها حق التقاض والدفاع عن مصالح العمال ، ولكن ذلك لايعني اتحادنا من القيام بالانشطة العمالية الاخرى وسوف نشارك هذا العام في العديد من المؤتمرات والفعاليات .

على العمال ان ينظموا صفوفهم ويوحدوا طاقاتهم للتصدي لمخططات ارباب العمـــل وحكومتهم

البطالة تتصاعد وسط كافة القطاعات الشعبية

في الوقت الذي تسرح فيه الشركات المستخدمين المحليين ، وتحتفظ بالعمالة الأجنبية ، فإن البطالة بين الخريجين (خاصة خريجي الجامعات والمعاهد المحلية) سوف تصل في السنتين القادمتين الى مستوى كبير ، تقدرها وزارة العمل بقرابة ١٥ ألف .

هناك أكثر من ٤٠ مهندس على قائمة الانتظار لدى عدد من الوزارات ، وبعضهم قبل العمل في مطلع هذا العام كفني بأجور لا تتناسب مع مؤهلاتهم ..

أما الخريجون من التخصصات الاجتماعية الانسانية (علم اجتماع ــ تاريخ ..) فيبلغ المئات ، وهم عاطلون يتسكعون في الشوارع ، وترفض الحكومة تشغيلهم في وزارة التربية مثلاً ، لأن الحكومة السعودية قد تعاقدت مع ١٥٠ مدرس من مصر للبحرين وتدفع رواتبهم !! .

أما القطاع الخاص فإنه يعرقل توظيف الخريجين ، حيث يزداد استيراد العمالة الأجنبية التي تعاني من استغلال بشع ، وتتعاون وزارة العمل وأرباب العمل في عملية هدر كرامة العامل الأجنبي ، واعتباره سلعة في سوق العمل دون أية حقوق !

فماذا يمكن لحكومة الطفيليين أن تعمل أمام هذه الظاهرة ؟! .

لا شيء ... وهي تنتظر الفرج من السعودية ... فقد تمكن من تصدير هذه العمالة المحلية لتخفف من وجع الرأس عليها ... ولتهنأ بالأرباح الزائدة التي تجنيها من الاستغلال البشع للعمالة الأجنبية .

اللجان العماليـة السرية ترحب بكل عامل طليعي مقدام

عاشت الذكرى الثانية والثلاثين لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية

يصادف الخامس عشر من فبراير الذكرى السنوية لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية ، وفي هذه المناسبة العزيزة على قلوب كل التقدميين البحرانيين ، بعثت اللجنة التنفيذية للجبهة برسالة تهنئة للرفاق في لجنة القيادة جاء فيها :

« في الذكرى الثانية والثلاثين لتأسيس جبهتكم المناضلة ، يطيب لنا ، باسم قيادة وقواعد وكوادر الجبهة الشعبية أن نقدم تهانينا الحارة اليكم ، ومن خلالكم الى كوادر وقواعد جبهة التحرير ، متمنين لكم المزيد من النجاح والتقدم على طريق تحقيق أهداف شعبنا الوطنية والديمقراطية .

وتأتي هذه الذكرى العزيزة في الوقت الذي تشتد الهجمة القمعية على الحركة الوطنية وخاصة على جبهتكم المناضلة ، حيث تشهد البلاد المحاكمات السرية الصورية لكوكبة من المناضلين ، مما يدل على تصاعد الرفض الشعبي للسياسة الخيانية والقمعية التي تسير عليها الحكومة واستعداد المناضلين لتقديم أغلى التضحيات .

لقد ناضلت جبهتكم ، الى جانب القوى الوطنية والديمقراطية الأخرى من أجل الديمقراطية والمطالب الاجتماعية والمعيشية للشعب ، ولعبت دوراً بارزاً في نشر أفكار الاشتراكية العلمية والدفاع عن حقوق الشغيلة ، وقدمت عدداً كبيراً من المعتقلين والشهداء الذين كان آخرهم الشهيد الدكتور هاشم العلوي ، واستحقت بذلك مكاناً مرموقاً في تاريخ شعبنا وحركته الوطنية .

وفي هذه الذكرى العزيزة ، فإننا نشيد بالعلاقات الثنائية بين الجبهتين ـ التحرير والشعبية ـ التي تطورت خلال السنوات الأخيرة وازدادت رسوخاً بفضل الجهود المشتركة والمخلصة من كلا الجبهتين ، بهدف خلق أساس متين للوحدة الوطنية وتكتيل كافة القوى والشخصيات الوطنية ، لتصعيد النضال ضد القمع والارهاب والوجود الأجنبي ومن أجل الحريات السياسية والنقابية .

مرةً أخرى نهنئكم بهذه الذكرى المجيدة ، ونحن على ثقة بأن شعبنا المناضل سيحقق المزيد من النجاحات ، بفضل جهود وتكاتف وتضحيات قواه الوطنية .

الجبهة تستنكر جريمة الاغتيال وتعلن عن تضامنها مع الحزب الشيوعي

بعثت اللجنة التنفيذية برسالة تعزية للرفيق / جورج حاوي / الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني ، أعربت فيها عن استنكارها لجريمة اغتيال المفكر الكبير حسين مروة ، وتضامنها مع الشيوعيين والديمقراطيين اللبنانيين من أجل لبنان موحد وديمقراطي ، وجاء في الرسالة :

بمزيد من اللوعة والأسى والحزن نعبّر عن تعازينا العميقة للحزب الشيوعي اللبناني ولعائلة الفقيد الكبير وللشعب اللبناني المناضل باستشهاد العالم الجليل الرفيق حسين مروة والذي يعتبر فقدانه خسارة كبيرة لا تعوض ليس فقط للشعب اللبناني الشقيق والشيوعيين اللبنانيين ، وانما لكل التقدميين العرب .

ان القوى الظلامية المجرمة التي اقدمت على هذه الجريمة البشعة ، انما أرادت اطفاء الفكر التقدمي بجرائم الاغتيال ، معبرة بذلك عن افلاسها الكامل في المعركة الدائرة بين الافكار التقدمية والافكار الرجعية .

ان حقد هذه القوى الظلامية الطائفية قد وصل الى مرحلة متقدمة باغتيال هذا العَلَم الكبير من أعلام الفكر التقدمي العربي بالمسدسات الكاتمة وأمام أنظار أقربائه ، مما استحقت على أثرها الاستنكار والادانة الشاملة اللبنانية والعربية والعالمية .

اننا إذ نعزيكم في هذا المصاب الجلل ، فإننا نعزي أنفسنا في الوقت ذاته ، ولكنا على ثقة مطلقة بأن الأفكار التقدمية التي أسهم في نشرها شهيد الحركة الشيوعية والتقدمية العربية ، ستنتصر ، وان القوى الظلامية التي وجهت الرصاص الى قلب الشهيد قد حكمت على نفسها بالاعدام وان الحزب والشعب الذي انجب حسين مروة قادر أن ينجب اعلاماً كبار آخرين .

وتعرب عن تعازيها بوفاة الطويل

أعربت اللجنة التنفيذية عن بالغ ألمها بوفاة الرفيق / بدر الطويل / عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري ، في رسالة تعزية الى الرفيق / يوسف فيصل / الأمين العام للحزب ، جاء فيها :

« إن رحيل الرفيق / بدر الطويل / قد جاء في الوقت الذي كان منهمكاً في الجهود الواسعة للشيوعيين السوريين على طريق وحدتهم ، ووضع حد لحالة الانقسام الحالية . ومما يعزي الشيوعيين السوريين وحلفائهم وأصدقائهم في الحركة التقدمية العربية ان الفقيد قد اسهم بقسط كبير في هذه العملية الوحدوية التي تمَثل جزءاً منها في مؤتمركم الأخير » .

النصر لجبهة الشعب اليمني المكافحـــة

بعثت اللجنة التنفيذية ببرقية تهنئة الى رئيس الجبهة الوطنية الديمقراطية في ج . ع . ي بمناسبة الذكرى التاسعة لتأسيس الجبهة وقد جاء في برقية التهنئة :

« لقد أتى قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية في ج ع ي ، كتتويج للنضالات والحوارات المشتركة التي خاضتها الفصائل الوطنية والديمقراطية في ج ع ي ، ومن خلال تجربة العمل الوطني المشترك في الساحة اليمنية شمالاً وجنوباً والتي أكدت على ضرورة وحتمية وحدة اداة الثورة اليمنية ، وعلى أن القواسم المشتركة بين هذه الفصائل تجعل من الوحدة في اطار الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة ضرورة ملحة لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

وهكذا فإن وحدة الفصائل الوطنية والديمقراطية وكذلك العديد من الشخصيات الوطنية المستقلة جاء في الاتجاه الصحيح لتوسيع اطارات الجبهة وتوسيع قاعدة العمل الوطني ليشمل كافة الطبقات والفئات الاجتماعية ذات المصلحة المشتركة في هذه المرحلة .

وخلال المسيرة النضالية للشعب اليمني في الشطر الشمالي ، فإن الجبهة الوطنية الديمقراطية قدمت تضحيات كبيرة وقوافل من الشهداء والجرحى والأسرى والمعتقلين والمطاردين ، حفروا بتضحياتهم السجل الخالد للشعب اليمني في سبيل السيادة للوطن والديمقراطية للشعب والوحدة لليمن . وهي الشعارات الثلاث التي لا تزال الجبهة تناضل لتحقيقها .

لقد حققت الجبهة الوطنية الديمقراطية في ج ع ي انتصارات كبيرة ، وفي الوقت ذاته فإنها تواجه تحالفاً شرساً يتمثل في النظام الاستبدادي في صنعاء والمستند الى تحالف كافة القوى المتضررة من ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة ، بالاضافة الى الفئات الطفيلية الجديدة ، اضافة الى الدعم الكبير الذي تحصل عليه هذه الفئات من الرجعية

وانتصر هاني على مخابرات البحرين

حرصت المخابرات البحرانية خلال السنوات الأخيرة على ملاحقة البحرانيين الذين أجبروا على مغادرة الوطن الى البلدان العربية والأجنبية ، وسعت جاهدة الى التنسيق مع أجهزة الأمن الأوربية والأميركية لتضييق الخناق على الوطنيين ، وابعادهم الى البحرين كما جرى مع أحد الطلبة البحرانيين الدارسين في كندا منذ سنتين .

ومن العناصر التي تصدت لملاحقتها مخابرات هندرسون ، المواطن هاني الريس الذي اعتقلته السلطات البحرانية في نهاية السبعينات لعدة أشهر تعرض خلالها للتعذيب الشديد الى الدرجة التي لم يكن قادراً على السير على قدميه لأسابيع بعد خروجه من المعتقل ، وقرر لاحقاً ، مغادرة البلاد الى أرض الله الواسعة .

وبعد سنوات من الاقامة والدراسة في بيروت ، قرر السفر الى الدانمارك والاقامة هناك وطلب اللجوء السياسي .

الا أن السلطات الدنماركية استغربت الطلب ، واتصلت بحكومة البحرين تستفسر عن الحالة السياسية لديها ، فجاء الجواب كالعادة أن البلاد في حالة تامة من الأمن والاستقرار ولا توجد معارضة ، ولا سجناء ، وان الحريات متوفرة وتعم جميع المواطنين !! .

وخلال أكثر من عام ، دارت معركة صامتة بين هذا المواطن وبين هندرسون، الأول يريد أن يكشف ما يجري من قمع وارهاب وملاحقات للوطنيين ، ومن انتهاك للسيادة الوطنية من قبل الأميركان ، والثاني يريد اخفاء بل وتزوير الحقائق وقلبها رأساً على عقب . وبعد سلسلة من جلسات التحقيق مع ضباط الأمن الدنماركي ، أحيلت القضية الى محكمة الاستئناف لتقرر نهائياً في طلب اللجوء السياسي الذي تقدم به منذ أكثر من عام .

وفي يوم ١٩٨٧/١/٢٢ عقدت محكمة الاستئناف جلستها . وكانت محاكمة لحكومة البحرين ونهجها القمعي .

فقد حضر سبعة قضاة وممثل عن منظمة العفو الدولية ، وآخر عن منظمة الصليب الأحمر الدانماركي ، وممثل الادعاء العام ومحامي الدفاع .

في بداية الجلسة تلى قاضي التحقيق ملخص عام عن القضية . ثم استعرض محامي الدفاع الجوانب المهمة فيها ، وشرح بصورة موسعة أسباب اللجوء كنتيجة لوجود أسباب سياسية تتعلق بالاضطهاد والاستبداد والنفي الذي تمارسه حكومة البحرين ضد الشعب المناضل . وأكد المحامي بالملموس ، من خلال وثائق أميركية ونشرات ٥ — مارس وأدبيات الجبهة الشعبية وتقارير لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين ، عن وجود نظام خاص للحكم العشائري الاقطاعي الاستبدادي ، وكشف عن حالات الاغتيال والتعذيب والاعتقالات حجم الجرائم التي ترتكبها حكومة آل خليفة مما اضطر عدد من الوطنيين الى مغادرة البلاد ، وطلب اللجوء السياسي في عدد من البلدان ومن بينها الدانمارك .

وبعد الفضح المطول لانتهاك حكومة البحرين لحقوق الانسان ، وجه القضاة عدداً من الأسئلة ، وتلى ممثل منظمة العفو الدولية تقريراً شاملاً عن حالات السجن والتعذيب والاستشهاد في السجون البحرانية .

وجرت مداولات بين القضاة السبعة لمدة ثلث ساعة ، وتلا القاضي القرار النهائي ، حيث اعتبر ما جاء في تقارير محامي الدفاع وممثل منظمة العفو الدولية هي معلومات صحيحة ، وان البحرين بلد دكتاتوري ، ويجب منح حق اللجوء السياسي لكافة المعارضين البحرانيين ، وهكذا كسب هاني معركته ضد هندرسون .

وانتشرت أنباء المحاكمة وسط كل اللاجئين السياسيين من مختلف القارات في الدانمارك بالاضافة للأحزاب الدانماركية ، وتناولت الصحف ذلك منددة بالقمع والارهاب المسلط على شعب البحرين .

وهكذا صفعت الديمقراطية الليبرالية الغربية حكومة البحرين ، وكشفت بعضاً من مظالمها واستبدادها .

وعلى جميع الوطنيين والديمقراطيين أن يضاعفوا من نشاطهم لتعرية وفضح القمع والارهاب والاستبداد الذي تمارسه حكومة خليفة — هندرسون ، لتشكيل المزيد من الضغوطات عليها ، والوقوف الى جانب شعبنا الصامد سينتزع — ولا شك — حقوقه ومطالبه السياسية العادلة .

السعودية عدوة الشعب اليمني وثورة سبتمبر الخالدة وثورة ١٤ اكتوبر المجيدة ، اضافة الى الامبريالية العالمية وخاصة الامبريالية الاميركية التي لا تريد ان تتحول اليمن الى قلعة للثورة والتقدم وسط الجزيرة العربية الغنية بالنفط .

ان الحملة الرجعية الامبريالية ضد الشعب اليمني وقواه الديمقراطية لم تتوقف منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ، واشتدت بعد انتصار ثورة ١٤ أكتوبر ، وكان آخر المؤامرات الجريمة البشعة التي قام بها علي ناصر محمد صبيحة الثالث عشر من يناير المشئومة ، والتي لم تستهدف النظام التقدمي في اليمن الديمقراطي فقط ، بل استهدفت الجبهة الوطنية الديمقراطية والقوى الوطنية الأخرى في الشطر الشمالي من اليمن ، وتكريس تحالف القوى النفعية في الشمال والجنوب ، واجهاض مكتسبات الشعب اليمني .

لكن هذه المؤامرة فشلت ليس فقط بفضل يقظة وحزم الحزب الاشتراكي اليمني ، وإنما أيضاً بفضل تضحيات كافة الوطنيين اليمنيين وتصديهم للمؤامرة في الشمال والجنوب .

إننا نود أن نؤكد لكم باسم قيادة وكوادر وقواعد الجبهة الشعبية وباسم شعبنا ، دعمنا الكامل لنضالكم ولنضال الشعب اليمني الذي يحظى بالاحترام والتقدير العالمي ، من أجل اقامة البديل الديمقراطي التقدمي في صنعاء ، والسير قدماً لتحقيق الوحدة اليمنية .

لجنة الدفاع عن حقوق الانسان تشارك في مؤتمر المنظمة العربية

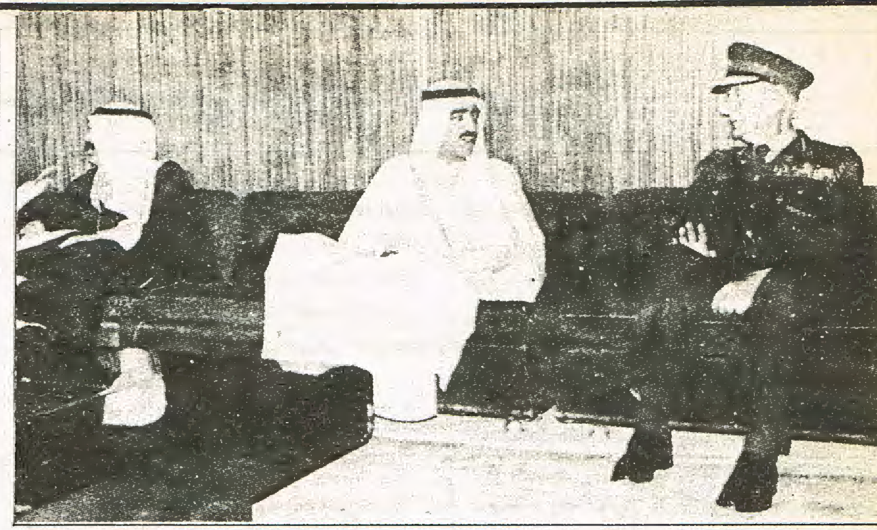
تقدمت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بمذكرة مطولة الى المؤتمر الاول للمنظمة العربية لحقوق الانسان في الخرطوم ، شرحت فيها أساليب القمع والارهاب اللذين تمارسهما حكومة البحرين ضد المعتقلين السياسيين والنقابيين ، كما تعرضت المذكرة الى أوجه انتهاك الحكومة لحقوق الانسان في مختلف الميادين ، السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

وقد اشاد د . عبد الهادي خلف ممثل اللجنة بالجهود التي بذلتها المنظمة العربية لحقوق الانسان للدفاع عن أوضاع المعتقلين في البحرين ، وأكد وقوف كافة الوطنيين البحرانيين الى جانب كل الديمقراطيين العرب الساعين للدفاع عن حقوق الانسان العربي في مختلف الاقطار العربية والمهجر .

الاتحاد الوطني لطلبة البحرين يطالب بارسال برقيات الاستنكار

أصدر الاتحاد الوطني لطلبة البحرين بياناً يستنكر فيه جريمة اغتيال الدكتور هاشم العلوي في اقبية هندرسون ، ويطالب بتقديم مرتكبي الجريمة الى القضاء .

وطالب الاتحاد كافة المنظمات الطلابية والشبابية العربية والعالمية بالتحرك فوراً من أجل وضع حد لاستهتار النظام الرجعي في البحرين بحياة أبناء شعبنا ، ومطالبته بوقف أعمال القتل والتعذيب ، واطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين في البحرين .



ايهما صاحب القرار : بل البريطاني أم محمد بن خليفة ؟

وزارة الداخلية تمنع مندوب منظمة العفو الدولية

رفضت وزارة الداخلية السماح لمندوب منظمة العفو الدولية بدخول البحرين لحضور المحاكمات السرية التي تجريها لعدد من المناضلين البحرانيين ، والتي كان من المفروض أن تستأنف يوم ٢/٧ .

وتأتي هذه الخطوة بعد رفض الوزارة السماح لأي طرف عربي أو دولي زيارة السجون والاطلاع على اوضاع المعتقلين أو حضور المحاكمات الصورية ، والمساهمة في الدفاع عنهم .

وبالرغم من هذه القيود ، فإن المحامين البحرانيين يقفون شامخين للدفاع عن هؤلاء المعتقلين السياسيين رغم الضغوطات الكبيرة التي تمارس عليهم .

فتحية لكل المدافعين عن حق الانسان في التفكير والتعبير وممارسة حقوقه السياسية . .

« صدى الأسبوع » بين التعطيل والتوقيف

السيد علي سيار يشكو أمره الى الله من الوزير الأخرق والمسؤولين عنه . فكلما تطرق الى مسألة حساسة في الوضع المحلي ، كلما أصدر الوزير قراره بتعطيل « صدى الأسبوع » وكان آخر صرعات الوزير « المثقف » و « الديمقراطي » هي قرار توقيف المجلة المذكورة بشكل نهائي ، وذلك على ضوء الاتصالات التي اجراها وزير الاعلام طارق المؤيد مع رئيس الوزراء بالوكالة ، ولي العهد حمد بن عيسى المتهم بأنه « ديمقراطي » وحريص على جمع شمل التكنوقراط والمثقفين للوقوف بهم في وجه عمه الصلف « المعادي للتوجه الديمقراطي » : خليفة .

جاءت التعليمات لعلي سيار بأن يوقف الكتابة عن شركة طيران الخليج ، وبعد ذلك جاءه الأمر بتوقيف المجلة ، فما كان من رئيس التحرير الا أنه اتصل برئيس الوزراء خليفة بن سلمان في لندن يشكو منه الوزير ، فجاءت التعليمات لطارق بتجميد قراره ! وهكذا فلت علي سيار من المصيدة هذه المرة .

إن حرية الصحافة في بلادنا في محنة حقيقية ، كما هي شأن الحريات العامة في هذا البلد البوليسي الذي تحكمه أمزجة حكام ومسؤولين يرتعبون من الكلمة الشجاعة والصادقة .

وإذا كان علي سيار يشكو من المضايقات ، وكذلك الحال مع عدد كبير من الصحفيين الوطنيين يجرجرون باستمرار الى « القسم الخاص » للتحقيق معهم ، فإننا نعلن عن تضامننا المطلق معهم ، وحقهم في الكتابة والتعبير الحر لتكون الصحافة فعلاً لا قولاً هي السلطة الرابعة (ولا يوجد قبلها سوى سلطة واحدة في بلادنا !) .

ان جميع الصحفيين مطالبون بأن يوحدوا صفوفهم ، وأن يشكلوا جمعية للصحفيين تدافع عن حقهم في الكتابة دون رقيب ، واذا كانوا يخشون السلطان في هذه الامر ، فلا يمكنهم أن يكتبوا بحرية في قضايا أكثر خطورة ، وأكثر مسؤولية .

الحكومة تمنع مسلسل كويتي !

بعد عرض إحدى المسلسلات الكويتية لغانم الصالح وخالد النفيسي ، والذي يبرز فيه دور قزم يخدم صاحب الشركة ويعطره ويفتح له الطريق عند دخوله الشركة ، منعت الحكومة عرضه ، لأن البعض تذكر الشيخ عيسى والملك فهد !

فعندما زار الملك فهد البحرين لافتتاح الجسر ، كان الشيخ عيسى يفتح له الطريق ويقول « درب ، درب ، درب » بنفس طريقة القزم الكويتي ! وقد تذكر الناس هذه الواقعة عندما عرضت المسرحية ، فسرت النكات في طول البلاد وعرضها ، ووصلت إلى مسامع هندرسون الذي أمر بمنع عرض المسرحية حفاظاً على « سمعة الشيوخ » !!

تنسيق أمني عال بين البحرين والمملكة

الرجعية السعودية متخوفة من حركة المواطنين من وإلى البحرين ، وهذا ما لمسه العديد من المواطنين الذين أرادوا زيارة المنطقة الشرقية .

فخلال الشهر المنصرم منعت السلطات السعودية دخول عدد من المواطنين البحرانيين من بينهم الشاعر المعروف قاسم حداد ، والمحامي عباس هلال ، وغيرهم وذلك بعدما تجاوزوا نقطة العبور البحرانية على الجسر ، ووصلوا إلى نقطة العبور السعودية ، فمنعهم رجال الأمن بحجة أن أسمائهم موجودة في قائمة الممنوعين من دخول المملكة !!

والسلطات القطرية تمنع أيضاً

المواطن البحراني د . محمد العسومي يعمل في دولة الامارات في القطاع الخاص ، واضطرته أعماله للسفر إلى قطر ، في الشهر الماضي ، وعندما وصل المطار تم احتجازه لبعض الوقت ، ثم أبلغته سلطات المطار بأنه ممنوع من دخول قطر بناء على تعليمات من حكومة البحرن .

وكان رد العسومي بأنه غير ممنوع من دخول البحرين ، وأنه قد سافر عدة مرات إلى وطنه في الأشهر الماضية ، فكيف تمنع قطر دخوله ؟

وكان رد المسئول الأمني بأن هناك قائمة من أسماء البحرانيين التي قدمتها وزارة الداخلية البحرانية لمنعها من دخول قطر ، وأن التنسيق الأمني بين البلدين يفرض منعك من الدخول !

وهكذا عاد أدراجه إلى أبو ظبي !!

بعد ديانا الأميرة آن تشرف

بعد الجولة التسويقية التي قامت بها الأميرة ديانا وزوجها الأمير شارلز والتي شملت دول مجلس التعاون ، جاء دور الأميرة آن على خطاها ، ولا شك ان الأميرة في جولتها التي بدأت بالكويت ستحظى بالحفاوة البالغة والكرم الحاتمي ولا بأس من تقديم بعض عقود التسلح للشركات البريطانية كرمال عيون الأميرة وحتى نؤكد أننا كرماء بدون حدود .

برشوات أقل !! .

لجنة حقوق الانسان تفضح ممارسات السلطة

أوضحت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في بيان سابق ، ان السلطات في البحرين قد قدمت ١٨ مواطناً بحرانياً من مهن وأعمار مختلفة الى محاكمات صورية، وسرية ، وبخلاف القواعد القانونية فان هذه المحاكمات لا تجري في وزارة العدل ، وانما في قاعدة خفر السواحل ، أما التهمة الملصقة بهؤلاء فهي الانتماء الى منظمة محظورة تعمل للاطاحة بالنظام ، كما يزعم الادعاء العام ، ولا تعدو الادلة التي قدمها الادعاء العام ضدهم سوى اعترافات وأقوال انتزعت أو بالاحرى فرضت عليهم تحت التعذيب الوحشي الذي ادى الى استشهاد واحد من الذين اعتقلوا في القضية ذاتها هو الدكتور هاشم اسماعيل العلوي ، وقد رفض جميع المتهمين جميع الأقوال أمام المحكمة وشرحوا للقضاء أساليب التعذيب التي مورست ضدهم من قبل اجهزة التحقيق التابعة للمخابرات البحرانية لانتزاع الاعترافات منهم بتعذيبهم على الطريقة الايرلندية واستخدام الكلاب البوليسية في التعذيب أو تمرير الفئران على اجسادهم أو التهديد باغتصاب زوجاتهم وقريباتهم أمام أنظارهم ، علماً بأنهم قد جرى تهديدهم من قبل جهاز المخابرات بعدم الادلاء بأية أقوال أمام المحكمة حول أساليب التعذيب التي مورست ضدهم أثناء التحقيق أو رفض الأقوال المنسوبة اليهم في لائحة الادعاء . وبنتيجة ذلك طالب الدفاع باستدعاء الذين قاموا بالتعذيب ، والمسؤولين الذين أصدروا أوامر التعذيب ، ونتيجة لهذا الموقف الموحد للوطنيين الماثلين أمام المحكمة ، واصرار ممثل الدفاع على طلبهم الذي تمسكوا به في الجلسة الأخيرة للمحاكمة التي عقدت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٧ ، فإن الادعاء طلب تأجيل النظر في القضية حتى تاريخ ١٩٨٧/٣/٢١ . وقد كانت الغاية من فترة التأجيل واضحة ، فقد اعيد المتهمون جميعاً الى غرف التعذيب من جديد ، حيث تجري ممارسة أبشع أنواع التعذيب ضدهم باستخدام الطريقة الايرلندية في التعذيب والتي تتمثل بتوقيفهم على ارجلهم لمدة وصلت الى ستة أيام متتالية بلياليها دون نوم ودون السماح لهم بقضاء حاجاتهم في المراحيض ، وذلك بهدف اجبارهم على التراجع عن أقوالهم أمام المحكمة التي رفضوا فيها الاعترافات المنسوبة اليهم .

لقد ناشدت لجنتنا في بياناتها السابقة الرأي العام العربي والعالمي والمنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان ، للتدخل لدى السلطات البحرانية والضغط عليها لاجبار هذه السلطات على احترام حقوق الانسان في البحرين ، وقد استجابت العديد من هذه المنظمات لنداءات لجنتنا ، وأبدت منظمة العفو الدولية استعدادها لارسال محامين عنها لحضور هذه المحاكمات ، غير أن السلطات رفضت طلب أحد المحامين الكنديين بالحضور ، ولم تعط تأشيرة دخول للبحرين ، وهذا دليل آخر على النوايا السوداء التي تبيتها السلطات ضد هؤلاء المناضلين الماثلين أمام المحكمة باستصدار أحكام قاسية ضدهم بعيداً عن رقابة الهيئات المحايدة المعنية بحقوق الانسان .

إن لجنة الدفاع عن حقوق الانسان تتوجه اليكم بهذا النداء العاجل من أجل ان تقوموا بالاجراءات الفورية المناسبة لدى سلطات البحرين للمطالبة بـ : ..

— ايقاف جولة التعذيب الجديدة الوحشية ضد المعتقلين الذين أصبحت قضيتهم بيد القضاء .

— ضمان علنية جلسات المحاكمة وانعقادها في المكان الطبيعي المختص للمحاكمات أي مبنى وزارة العدل .

— السماح لممثلي الهيئات الحقوقية والمدافعة عن حقوق الانسان جلسات هذه المحاكمة ، وخاصة ممثلي منظمة العفو الدولية واتحاد المحامين العرب وغيرهما .

— اننا على ثقة من أنكم تدركون بأن عامل الوقت لا يجري لصالح المتهمين ، وان سرعة تحرككم قبل موعد الجلسة القادمة للمحكمة (١٩٨٧/٣/٢١) كفيلة بأن تجعل السلطات أن تأخذ بعين الاعتبار جدية هذا التحرك وأهدافه .

١٩٨٧/٢/٢٥ م

لجنة الدفاع عن
حقوق الانسان في البحرين

ما هي علاقة العطاوي بالمؤيد !؟

الوسط الصحفي يتحدث عن اللجنة التي شكلها وزير الاعلام طارق المؤيد ، والتي ضمت بعض الصحفيين المبتدئين من طراز جاسم عطاوي . وتتدار هذه الأوساط بقولها أن هذا الشخص معين من الوزير في جريدة « أخبار الخليج » كما أن الوزير قد ألزم أحمد كمال رئيس تحرير الجريدة المذكورة ، والمعين سابقاً من الوزير نفسه كرئيس تحرير لأخبار الخليج ، أن يبعث عطاوي لتغطية أخبار المؤتمر الاسلامي بدلاً من رئيس التحرير نفسه !! .

وقد كثر الحديث في وزاة الاعلام عن النية لاصدار صحيفة يومية ثانية في البحرين ، وهي اشاعة تروج منذ عدة سنوات ، حيث يرفض الوزير التاجر صدور جريدة ثانية مدعياً أن البلاد لا تتحمل أكثر من صحيفة تنشر الأخبار اليومية !!! .

ولذا فإن الاشاعات تقول بأن الوزير قد يُرشّح جاسم عطاوي ليكون على رأس جريدة ثانية يجري بحث امكانية صدورها من قبل اللجنة التي شكلها الوزير والتي تضم ابراهيم بشمي ونبيل الحمر وحسن كمال وأحمد الساعاتي وأحمد زمان والعطاوي والوزير ووكيله ! .

الفساد منتشر في كل الوزارات

أزكمت رائحة الرشوات والفساد الاداري كل الأنوف .. الى الدرجة التي اضطرت رئيس الوزراء خليفة بن سلمان ، بعد عودته من العلاج الأخير لتشكيل « لجنة سرية » من عدد من أفراد الأسرة الحاكمة ومن يثق بهم من عملائه للبحث في موضوع فساد كبار موظفي الدولة ... وهل يزيد فسادهم عن فساده أم ينقص قليلاً !! .

ولا شك أن هذه الظاهرة هي تعبير عن الطفرة النفطية ، الا انها استمرت على وتيرتها السابقة بعد انحسار الطفرة النفطية مما جعل البعض يشتكي من عدم تجاوب المفسدين مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة وقبولهم ..

مســـخرة !!

المصادر البريطانية في البحرين ، وخاصة الأمنية تنظر بقلق الى مسألة الجسر ، ليس فقط من زاوية التدفق الكبير للمواطنين الخليجيين ، وانفتاح البحرين على الجزيرة العربية ، وانما من زاوية اضعاف النفوذ البريطاني مقابل تزايد النفوذ السعودي — الأميركي خاصة وان البريطانيين أصبحوا يتمسكون بمواقعهم في الأطراف بعد أن فشلوا في الحصول على حصة أكبر من الأميركان أو الفرنسيين في عموم المنطقة ، وخاصة المملكة السعودية ! .

ولي العهد يمنع نشر وقائع المؤتمر

اضطر مدير شركة طيران الخليج الى عقد مؤتمر صحفي لتوضيح « ملابسات » تسريح المئات من العمال والمستخدمين المحليين من شركة طيران الخليج ، وأراد أن يلقي اللوم على عدد من المسؤولين البحرانيين الذين اقترحوا التخلص من العمالة البحرانية بالدرجة الأساسية في حملات التسريح التعسفية التي جرت في الشركة منذ شهرين ولا تزال .

ولقد استشاط ولي العهد رئيس الوزراء بالنيابة حمد بن عيسى غضباً ، وأصدر تعليماته الى كافة الصحف والمجلات بعدم نشر وقائع المؤتمر ، مما اعتبره البعض قراراً أحمقاً يفوق القرارات الحمقاء لخليفة بن سلمان ، خاصة وان ولي العهد يحاول ان يقدم نفسه كشخص « ديمقراطي » أحسن من عمه ! .

ولكن الوقائع عنيدة ، وتثبت باستمرار أن هذه الأسرة معادية للشعب وتطلعاته نحو الحريات السياسية .

الشيراوي محرج !!

تورط السيد يوسف الشيراوي عندما وجد التضامن الشعبي الواسع مع الموظفين الذين تم تسريحهم من شركة طيران الخليج وانعكاس هذا التضامن داخل مجلس الوزراء الذي اضطر للاجتماع للبحث في هذه القضية .

الوزير المذكور كان من المتحمسين جداً لقرار التسريح ، وكان من أول الموقعين عليه الا أنه في المقابلات الصحفية التي جرت معه ، قال بأن هذه التسريحات تعسفية !! وكان من المفروض أن يتم التروي والدراسة الأعمق .

وفهم مدير الشركة السيد علي المالكي أن هذا الشيراوي سيحمله مسؤولية الفصل ، لذا جاء المؤتمر الصحفي للوزير . فقد أكد المدير بأن القرار مصدق عليه من كافة أعضاء مجلس ادارة الشركة .. وعلى رأسهم السيد الشيراوي !! .

صفقات أسلحة غربية لمجلس التعاون الخليجي

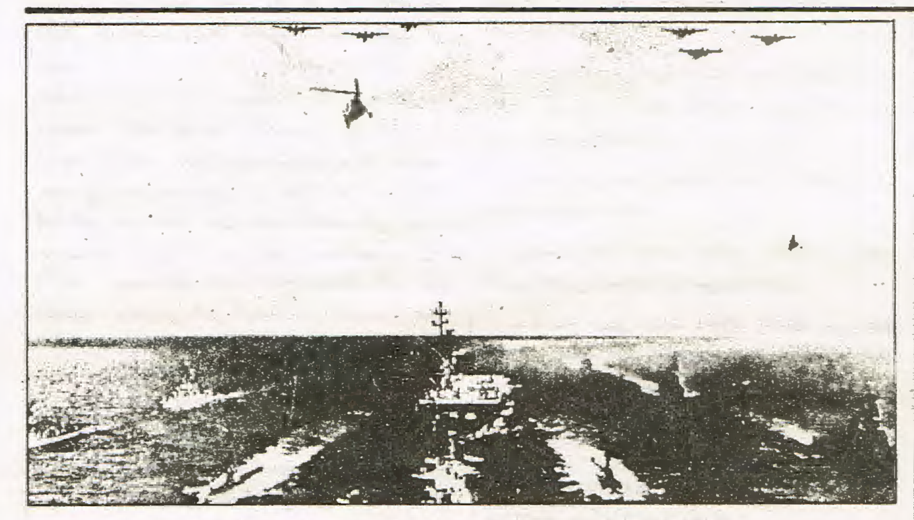
دور متميز لتركيا في المنطقة

في اطار السياسة الامبريالية لاستنزاف عائدات النفط الخليجية ومن أهم قنواتها مبيعات الأسلحة الغربية ، والتي تسهم أيضاً في تكريس وتعميق الوجود العسكري الامبريالي في منطقتنا والتبعية للغرب ، فقد شهد الشهر الماضي تطورات مهمة في هذا السبيل .

المؤشر الأول لما حدث هو في الاعتمادات الضخمة للانفاق العسكري والامني في الميزانيات المعتمدة لدول مجلس التعاون ، والتي تأخر اعلانها بسبب الاضطراب في سوق النفط . فبالرغم من الاتفاق على سعر اشارة وهو ١٨ دولار وذلك في اجتماع الأوبك الأخير للعام ٨٦ بعد أن وصل سعر برميل النفط الى ٦ دولار ، إلا أن نجاح خطة الأوبك غير مضمونة وحتى لو نجحت فإن مداخيل دول الأبيك ستظل أقل بكثير مما حققته في سنوات الطفرة النفطية.

وقد جاءت ميزانيات دول مجلس التعاون مخالفة لتوقعات الاقتصاديين بضرورة خفض الانفاق بشكل محسوس وخصوصاً في المجال العسكري والأمني، حيث اعتمدت ميزانيات تقوم على السحب من الاحتياطي العام ، ونالت الاعتمادات العسكرية النصيب الأوفر ، فإن السعودية مثلاً خصصت ما نسبته ٣٦ ٪ من ميزانيتها لعام ١٩٨٦ للاتفاق العسكري والأمني وهو ما يعادل ١٦٫٤ بليون دولار حيث تلتهم هذه النفقات ٩٣ ٪ من الواردات النفطية المقدرة . أما بالنسبة للبحرين والتي تعتمد لسد العجز في ميزانيتها على المساعدات الخليجية وخصوصاً السعودية ، فقد رصدت ما يقارب بليون دولار لتنفيذ خطة لتطوير القوات العسكرية وهذا المبلغ سيتم تمويله من قبل السعودية على حساب المشاريع الانمائية التي تحتاجها البحرين بشكل ملحّ .

وقد ترجمت هذه السياسة بعقد صفقات تسلح ضخمة من قبل مختلف دول مجلس التعاون الخليجي تناولناها في وقتها من خلال صحيفة « ٥ مارس » . أما آخر هذه الصفقات وأكثرها عجباً فهي صفقة أميركية لتزويد البحرين بـ ١٢ طائرة من طراز إف ـــ ١٦ وتبلغ تكاليفها بما في ذلك التدريب وقطع الغيار والصيانة ٤٥٠ مليون دولار . وبالاضافة الى ذلك يقوم سلاح المهندسين للجيش الأميركي بالاشراف على إنشاء قاعدة لهذه الطائرات في جنوب البلاد لا نعرف كلفتها ولكنها بمئات الملايين من الدولارات ، واذا عرفنا أن الميزانية السنوية الاجمالية أقل من بليونين ، وأن سكان البحرين بحدود ٤٠٠ ألف ، ومساحتها ٦٥٠ كم٢ ، فأي طاقة للبحرين على استخدام هذه الطائرات ذات سرعة تزيد عن ضعفي سرعة الصوت ، لكن الأكيد هو أن الولايات المتحدت تستثمر حالة العداء بين حكومتي قطر والبحرين من أجل تعميق الخوف لدى كلا منهما واظهار نفسها الحريص على كلاً منهما ودفعهما ليس فقط بالتزود بالسلاح الأميركي ، وانما تقديم التسهيلات العسكرية لأميركا كما هو واقع البحرين .



السعودية في المقدمة

السعودية تقف في مقدمة مستوردي السلاح في العالم ، دون أن تثبت ولو لمرة مردود هذا السلاح في مواجهة العدو الاسرائيلي . والسعودية تمثل سوق السلاح المفضلة للدول الغربية ولذلك يتسابق وزراء الدفاع وسماسرة السلاح عليها . آخر المتقاطرين هو وزير الدفاع الاسباني ، الذي قام بزيارة للسعودية عرض فيها استعداد اسبانيا لتزويد السعودية بالمعدات والسلاح الاسباني ومنها العربات المدرعة وعربات النقل ، لتحظى اسبانيا بنصيبها من الكعكة ، هذا في الوقت الذي تستمر في اسبانيا في اغتصاب المدن المغربية العربية (سبته ومليلة والجزر الجعفرية) وتقمع شعبها .

وكذلك تزامنت جولة وزير الدفاع الاسباني في المنطقة بزيارة نائب وزراء العدو الاسرائيلي بيريز لاسبانيا واعلان رئيس وزراء اسبانيا جونز أليس عن دعم حكومته للموقف الاسرائيلي حول قضية الشرق الأسط وفحواه أن المؤتمر الدولي مجرد مقدمة للمفاوضات المباشرة بين الدول العربية و « اسرائيل » وانه لا يملك أية صلاحيات وهكذا تمت مكافئة الحكومة الاسبانية على موقفها المعادي للعرب ، أما آخر صفقة أميركية مقترحة وليست أخيرة بالتأكيد تتضمن ١٣ طائرة هليوكبتر من طراز بلاك هوك و ١٥ طائرة هليوكبتر من طراز سكوت ومعدات ألكترونية لتحديث طائرات اف ٥ وإف ١٥ .

وتركيا لها نصيبها

تركيا قاعدة الانطلاق للعدوان الأمريكي ضد الأمة العربية ومحاصرة الاتحاد السوفياتي الصديق ، وجناح الناتو المتقدم والتي تضم عشرات القواعد الأميريكة العدوانية ومنها قواعد انطلاق قوات التدخل السريع ، والدولة التي تحتل أراضي عربية وتقيم علاقات وثيقة مع العدو الصهيوني ، تركيا هذه لها نصيبها من ثروات العرب النفطية . فقد قام وزير الدفاع التركي يافوزترك بزيارة للكويت في النصف الثاني من فبراير الماضي كرد على زيارة سابقة لوزير الدفاع الكويتي سالم الصباح . وكشف الوزير التركي أن زيارته تستهدف التوصل الى اتفاقات حول مقترحات سبق تقديمها في اللقاء الأول حول قيام تركيا بتزويد الكويت بالأسلحة والتدريب والتعاون في مجال الصناعة العسكرية . ومن المعروف أنه سبق أن زار مسؤول المخابرات التركي الكويت وبحث التعاون الأمني بين البلدين . وقد أعلن الوزير التركي للصحفيين اثر وصوله مباشرة لمطار الكويت تمسك تركيا بالقواعد الاميركية كونها عضواً في حلف الأطلسي .

ملف العدد

حقوق الانسان

في دول مجلس التعاون الخليجـــــــي

بعد ان تم التصديق على الاتفاقية الامنية الجماعية للدول الخليجية الست يحق للمعارضة في اي دولة من هذه الدول ان تناضل ضد مجموع هذه الدول ، اذا ارادت هذه المعارضة ان ترتفع الى مستوى ماوصل اليه التنسيق الامني بين هذه الانظمة الرجعية المعادية لجماهيرنا .

اول عمل نقوم به هو نشر ماتضمنه تقرير مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان الى مؤتمر المنظمة الذي انعقد في الخرطوم في نهاية يناير ١٩٨٧ لكشف ماامكن للمنظمة ان تصل اليه من معلومات حول انتهاك حقوق الانسان في هذه المنطقة ، داعين كل القوى الخيرة المحبة للانسان وتقدمه ، وحقه ان يعيش كأنسان ، لكشف المزيد من فضائح هذه الانظمة ، وتعرية زيفها ، ومواجهة الدعايات الكاذبة التي تروجها اجهزة المرتزقة المأجورين عن هذه المنطقة .

وندعو جميع الوطنيين والتقدميين المعنيين بالاتفاقية الامنية الجماعية والمستهدفين اساساً من ورائها الى الارتفاع الى مستوى التحدي الذي يطرحه مجلس التعاون الرجعي ، واتفاقيته القمعية ، بدءاً من تبادل المعلومات الى تنظيم العمل النضالي الجماهيري باشكاله العلنية وشبه العلنية والسرية للوصول الى تنظيم شعبي موحد يترجم ايماننا بوحدة شعبنا ومنطقتنا من جهة ، ونضالنا ضد هذه الانظمة الارستقراطية المعادية للجماهير ، والمرتبطة مع الامبريالية العالمية من جهة ثانية ، وليكن شعارنا:لنناضل من اجل حقوق الانسان الاساسية في الجزيرة والخليج .



بالرغم من انه من الطبيعي ان يتفاوت البناء التشريعي من دولة لأخرى الا ان الاطار القانوني المنظم لمباشرة الحقوق السياسية في السعودية يظل اطاراً له خصوصيته في النطاق العربي .

فمن المعروف ان الحياة السياسية في السعودية لم تعرف المجالس النيابية وما يصاحبها من حق الانتخاب والترشيح.

ومن المعروف أيضاً أن حق التنظيم سواء كان سياسياً او نقابياً هو من الأمور المحظور ممارستها هناك .

وفضلا عن ذلك فان السعودية من الدول التي مازالت ترفض التصديق على المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان ، كما أنها لم تسمح مطلقاً لأي من المنظمات والهيئات العاملة في هذا المجال — بما في ذلك منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر — بزيارة سجونها .

وبموجب المرسوم الملكي الصادر في ١٩٥٦/٦/١١ أضيفت قيود اخرى وهي حظر الاضرابات وقد جاء هذا المرسوم في أعقاب اضرابات عمالية وقعت في ابريل ١٩٥٦ في الظهران تصدى لها الجيش وتم اعتقال عديد من المضربين وقتها كما تم طرد بعض العمال الاجانب الى خارج البلاد .

وفي شهر مارس ١٩٦١ صدور مرسوم ملكي آخر تم النص فيه على «اعدام أي شخص يقوم بنشاط يتسم بالعنف ضد الدولة» .

وبالنسبة لنوعية المحاكم التي تختص بالنظر في القضايا ، تجدر الاشارة الى انه لاتوجد محاكم مدنية في السعودية وان هناك محاكم عسكرية من ناحية وهناك المحكمة الوهابية العليا من ناحية اخرى تختص الأخيرة بالنظر في القضايا الخاصة بالأمراء وهي المحكمة الوحيدة التي قد تصدر احكاماً بالسجن لفترات طويلة ضد هؤلاء الأمراء بما في ذلك الحكم بمصادرة املاكهم .

ويعاني المواطن في السعودية ، من انتهاكات صارخة لحقوقه المدنية والسياسية بالدرجة الاولى وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدرجة الثانية .

وفيما يتعلق بحقوقه المدنية فهو يعاني من حرمانه من حقه في الحرية وفي الامان على شخصه اذ هو معرض ، دون ابداء الاسباب ،للتوقيف او الاعتقال تعسفاً وكذلك الى سوء المعاملة او التعذيب او العقوبة اللاانسانية او القاسية او الحاطة بكرامته وكثيرا مايصل الامر الى حرمانه من حقه في الحياة تعسفا دون ابداء الاسباب حينا او بالاستناد الى مخالفات يسندها اولوا الامر الى مفهومهم الخاص للشريعة الاسلامية .

واذا انتقلنا الى الحقوق السياسية فاننا نجد انتهاكات فاضحة لكافة حقوق الانسان السياسية بدءاً من حريات المواطن في التعبير وفي حرية الفكر والوجدان والدين مروراً بحرياته في التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات . النقابية منها أو السياسية ، أو في حريته في المشاركة في ادارة الشؤون العامة اما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون في حرية وفي ان تتاح للمواطن على قدم المساواة عموما مع سواه ، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده . دونما تمييز ، ولعل من ابرز مظاهر التمييز هو مايقع على المرأة ذاتها اذ انها محرومة من التمتع بمبدأ المساواة في معظم الحقوق ان لم يكن فيا جميعا . فهي محرومة من التمتع بحقها في المساواة مع الرجل فيما يتعلق بحقها في المشاركة في ادارة الشؤون العامة مباشرة او بواسطة ممثلين عنها يختارون بحرية وهي محرومة من حرية الحركة والتنقل ، خاصة حريتها في مغادرة بلدها بارادتها الحرة وهي محرومة بشكل عام من التمتع ، على قدم المساواة مع الرجال ، بحقوقها الاجتماعية والثقافية ، ويلاحظ انه فضلا عن مخالفة تلك الانتهاكات لاحكام الشريعة الغراء فانها تتعارض مع نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

الاعتقال

وبالنسبة للدائرة المحارسة فقد اجمعت عدة مصادر من بينها الشكاوى الواردة للمنظمة وتقارير منظمة العفو الدولية والبيانات والنداءات الصادرة عن لجان سعودية معنية بحقوق الانسان — على المظاهر التالية من الانتهاكات :

الاعتقال لفترات طويلة تصل في بعض الاحيان لعدة سنوات دون أحكام قضائية ودون تهم محددة .

فقد أوردت لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في الجزيرة العربية قائمة بأسماء ١٧٧ معتقلا سياسيا داخل سجون السعودية تشمل قطاعات مختلفة منها علماء دين وطلاب ومهندسين ومدرسين وبعض التجار والاطباء . ومن بين هؤلاء مهدي جعفر خليل (طالب) وسلمان عبد الله سليس (طالب) والشيخ حسين عبد الهادي بوخميس (عالم دين) وحسين علي لباد (موظف) .

ووفقا للشكوى الواردة للمنظمة العربية لحقوق الانسان فإن نور حميد علوي الهاشم (شيعي) الطالب بجامعة الملك سعود بالرياض لايزال رهن الاعتقال منذ عام ١٩٨٤ ولم يقدم للمحاكمة علما بأنه قد تم اعتقاله بتهمة التستر على زميل له في المسكن ومساعدته على الهرب .

وقد أشارت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في السعودية الى أن موجة اعتقالات وملاحقات قد شنت منذ اواخر سبتمبر ١٩٨٥ ، واوردت اللجنة أسماء ٢٤ معتقلا من بينهم بعض العناصر النسائية .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد تلقت في أغسطس ١٩٨٥ شكوى بشأن اعتقال ٢٢ شخصاً بسبب ارائهم السياسية المعارضة ، من بينهم ابراهيم حبيب البحرين (طالب) وجعفر الشيخ عبد الحميد (موظف بارامكو) وهدى الزرني (موظفة بارامكو) واحمد حبيب البحراني (مدرس) وعبد الله حسين الملا (مدرس بكلية الطب بجامعة الملك فيصل) .

علما بأن السنوات القليلة الماضية قد شهدت اعتقالات اخرى من بينها اعتقال ٦٢ شخصاً عام ١٩٨٤ لمحاولتهم تشكيل حزب سياسي .

الاعدام السياسي



ويبرز مظهر اخر لانتهاكات حقوق الانسان في السعودية وهو الاعدام السياسي فقد اشارت منظمة الثورة الاسلامية الى ان ٦٣ شخصاً ممن شاركوا في احداث الحرم الملكي الشريف قد تم اعدامهم في الميادين العامة . وأضافت أن قرار الاعدام لم يكن مستندا الى حكم قضائي كما لم يصدر عن هيئة قانونية مختصة وانما صدر بقرار من الملك نفسه .

كما أشار اتحاد الشباب الديمقراطي في السعودية (فرع الولايات المتحدة الامريكية) الى ان عام ١٩٨٠ قد شهد اعدام العشرات دون محاكمات عادلة وعلنية .

وجدير بالذكر ان الاحكام التي صدرت بحق المتهمين في احداث الحرم قد تراوحت مابين السجن لمدة ٥ سنوات و٢٥ عاما كما انها قد تضمنت أحكاماً بالاعدام ضد جميع العناصر التي ضبط في حوزتها اسلحة حتى ولو لم تستخدمها .

التعذيب

التعذيب هو احد مظاهر الانتهاكات التي اجمعت التقارير الواردة للمنظمة بما في ذلك تقرير منظمة العفو الدولية — على «شيوع» استخدامه في السجون داخل السعودية .

فوفقا للشكوى الواردة للمنظمة والسالف الاشارة اليها فقد اصيب نور حميد علوي الهاشم بانهيار عصبي وفقدان جزئي للذاكرة من جراء التعذيب الذي تعرض له والذي تم نقله على اثره الى مستشفى الطائف للأمراض العقلية .

ووفقا لشكوى سابقة وردت للمنظمة في منتصف عام ١٩٨٥ فقد تعرضت الشاعرة فاطمة كامل احمد يوسف (الشهيرة بندى اليوسف) للتعذيب مما ادى لاصابتها بالشلل . وكانت قد اعتقلت بسبب الاراء التي وردت في قصائدها والتي نشرت في بعض الصحف العربية وتم اعتقالها ست مرات متتالية .

وقد أشارت الجمعية السعودية لحقوق الانسان الى ان خالدالنزهة(مهندس) وهو لم يبلغ بعد الثلاثين من عمره قد توفي في السجن بعد فترة قصيرة من اعتقاله بأحد السجون في الرياض — عام ١٩٨٣ . وقد فسرت السلطات ذلك بأنه بسبب اصابته بنوبة قلبية ، وكان قد اعتقل في أعقاب عودته من دورة تدريبية في الولايات المتحدة .

التظاهرات الشعبية تطالب بحقوق المواطن الاساسية في المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩



كما أجمعت عدة لجان سعودية أخرى على اختلاف تياراتها السياسية الى ان عشرات من المعارضين السياسيين قد ذهبوا ضحية للتعذيب وبعضهم الاخر لايزال يعاني من التعذيب . ومن بين هؤلاء عبد رب الرسول محمد حسين (شاعر وفنان تشكيلي) لايزال في الحبس الانفرادي منذ اعتقاله في نوفمبر ١٩٨٥ .

ووفقاً لتقرير منظمة العفو فمن الأمور التي تضاعف من احتمالات اللجوء الى تعذيب المعتقلين في السجون السعودية هو الاعتبار المتعلق بأن القوانين قد ترتكن في حالة غياب الشهود ــ على اعترافات السجين نفسه . ولذا كثيراً مايتعرض المعتقل للتعذيب اثناء التحقيق معه بهدف انتزاع اعترافات منه .

وتضيف تقارير منظمة العفو الدولية ان انه باستثناء واقعة واحدة أجرت فيها السلطات السعودية تحقيقاً بشأن جريمة التعذيب فان السلطات المعنية في السعودية لم تستجيب لطلبات منظمة العفو باجراء تحقيقات في وقائع التعذيب .

وجدير بالذكر ان واقعة التعذيب المشار الى حدوث تحقيق بشأنها كانت تتعلق بتعرض مواطن بريطاني للتعذيب أثناء فترة اعتقاله التي استمرت فيما بين ٢ نوفمبر ١٩٨١ و٣١ يناير ١٩٨٢ ــ وهو كيث كارمايكي ــ وهو التحقيق الذي أسفر عن معاقبة احد الحراس المتورطين في واقعة التعذيب .

الاختطاف



ويعد اختطاف المعارضين السياسيين من المظاهر الاخرى لانتهاكات حقوق الانسان التي اشارت لها بعض التقارير الواردة للمنظمة وتقدر تلك الحالات بـ ٢٠٠ حالة اختطاف . بعضهم مازال مصيرهم مجهولا مثل ناصر السعيد .

ووفقاً لبعض الشكاوى والبيانات التي تلقتها المنظمة فإن مظاهر انتهاكات حقوق الانسان تمتد لتظهر في شكل اجراءات تعسفية يتعرض لها من سبق اعتقالهم .

ومن بين تلك الاجراءات الفصل من العمل وحرمان هؤلاء من العمل في المؤسسات والدوائر الحكومية وادراج اسمائهم في قوائم الممنوعين من السفر . ومن بين هؤلاء محمد العلي (كاتب وشاعر) وعلي الدميني (مهندس) وصالح العزاز (مدير تحرير جريدة اليوم بالدمام (سابقاً) ومنى اليوسف (وخمسة من اقربائها) وعبد الله العزان (موظف بارامكو) واحمد الحيدري (طالب جامعي)

وتشير بعض التقارير الأخرى لوضع الاقليات الدينية (الشيعة والاسماعيلية) ولوضع النساء في السعودية وتتمثل مظاهر التميز في العمل والاجور وبعض المظاهر الاخرى .

ووفقاً للشكوى السابق الاشارة اليها والخاصة بالشاعرة ندى اليوسف فقد وجهت اليها تهمة «التشبه بالرجال» في الملبس رغم ان عملها كمشرفة عامة في مستشفيات القوات المسلحة قد استدعى نوع الزي الذي ترتديه .

وتبقى ملاحظة اخرى خاصة بوجود مايقرب من عشرة معتقلين مصريين منذ اكثر من سبع سنوات في سجون السعودية (بعد احداث الحرم) ولم يتم تقديمهم للمحاكمة فقد اشارت لجنة الحريات بنقابة المحامين المصريين الى ان من بين هؤلاء خالد عبدا لكريم محمد عبد الكريم وأسامة عواد سعد ومحمد أحمد فتحي عبد الغفار وعلاء بيومي ــ وذلك فضلا عن ستة معتقلين آخرين لم تعرف أية معلومات عن مصيرهم .

المنظمة العربية لحقوق الانسان :

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد خاطبت السلطات السعودية بشأن الشكاوى المختلفة التي تلقتها حيث وجهت خطابات في حينها لوزير الداخلية ورئيس ديوان المظالم وفي بعض الحالات الى السفير السعودي في مصر وأعربت عن قلقها ازاء تلك الانتهاكات الا ان السلطات السعودية لم تبد أي استجابة بالرد .

دولة قطر

● تشترك قطر مع معظم الدول الخليجية الأخرى في أن الاطار المنظم لمباشرة الحقوق السياسية فيها لا يتسع لكفالة حق تشكيل المجالس النيابية وحق التنظيم السياسي والنقابي عامة .

وبالرغم من وجود مجلس للشورى في قطر إلا أنه بدوره لا يتمتع بصلاحيات .

● وتشترك قطر مع غيرها من دول الخليج في تواجد عمالة عربية داخلها تتعرض فيها تلك العمالة وخاصة تلك الوافدة من البحرين لمشكلات تتخذ صوراً شبيهة بتلك التي تتخذها في دول الخليج الأخرى .

● وتعد قطر أحد الأطراف الخليجية التي يسري عليها مشروع الاتفاقية الأمنية الخليجية الموحدة والتي يلتزم أطرافها بعدم السماح لدخول أو تداول أو تصدير المنشورات أو المطبوعات الموجهة ضد أنظمة الحكم في الدول الأعضاء . (مادة ٢) كما يلتزم أطرافها بتسليم المعارضين

السياسيين للسلطات المعنية داخل دول الخليج (مادة ٢٤) .

وجدير بالذكر أن هذه الالتزامات المنصوص عليها بموجب تلك الاتفاقية قد دخلت بالفعل حيز التنفيذ لدى جميع الدول الخليجية رغم أن مشروع الاتفاقية لم يصدق عليه بشكل رسمي ونهائي .

الكواري مدير مشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي بالجامعة وذلك بسبب آرائه السياسية ، ومنع الأساتذة والطلاب من إنشاء اتحادات مستقلة معبرة عنهم .

● تعرض المواطن البحريني المقيم في قطر لنوعين من الانتهاكات احدهما كان موجهاً للعمالة

ممنوع: النقابات، الجمعيات النسائيه والطلابيه
القمع السياسي والاجتماعي في قطر يفوق دول الخليج الاخرى

وفي حدود ما توفر للمنظمة العربية لحقوق الانسان من معلومات برزت المظاهر التالية لانتهاكات حقوق الانسان :

● وبالنسبة لوضع المرأة في قطر فلم يتوافر ما يدعو للاعتقاد بأنها حصلت على وضعية تميزها عن وضعيتها في الدول الخليجية الأخرى .

● وبالرغم من أوجه التشابه التي تجمع أوضاع حقوق الانسان في قطر في صورتها العامة مع أوضاعها في معظم بلدان الخليج الأخرى ــ إلا أنه قد يكون من المفيد الاشارة إلى أن أحد أوجه التمايز بين الدول الخليجية ــ وينطبق هذا الأمر على قطر بالضرورة ــ هو أنها تتفاوت فيما بينها فيما يتعلق بمدى تنامي دور الهيئات واللجان والدوائر المحلية المعنية بحقوق الانسان ــ ناهيك عن قيام مثل هذه اللجان من أساسه .

وتعتقد المنظمة وفي ضوء ما توفر لديها من معلومات (سواء تلك التي تتلقاها مباشرة في صورة شكاوى أو بيانات .. أو تلك التي تطلع عليها المنظمة من أوراق الهيئات الأخرى ..) . إنه في الوقت الذي نجد في بلد مجاور لقطر مثل البحرين زخماً من اللجان المحلية المتعددة (الإسلامية واليسارية) معنية بحقوق الانسان والنشيطة في هذا المجال ــ نلحظ غياب مثل هذه الظاهرة في قطر ولعل بعض من هذا الأمر يفسر الصعاب التي توجهها المنظمات المعنية بحقوق الانسان في مجال الحصول على معلومات بشأن بعض الدول الخليجية ومنها قطر والإمارات وغيرهما ــ ونلحظ أن تقارير منظمة العفو نفسها قد خلت من أية إشارة لأوضاع حقوق الانسان في قطر على سبيل المثال :

وفي حدود ما توفر للمنظمة العربية لحقوق الإنسان من معلومات برزت المظاهر التالية لانتهاكات حقوق الانسان :

● تتعرض الحريات الأكاديمية في قطر لانتهاكات من بينها قرار العزل الصادر بحق الدكتور / علي

الوافدة من البحرين والآخر كان موجهاً للمعارضين السياسيين البحرانيين المقيمين في قطر .

ولعل وجه المفارقة في الأمر ــ أنه بينما جاء الانتهاك الأول المشار إليه أعلاه إبان توتر العلاقات بين كل من قطر والبحرين (في أعقاب اندلاع نزاع الحدود الذي بلغ ذروته في أبريل ١٩٨٦) ــ فقد جاء الانتهاك الآخر بالمعارضين السياسيين البحرانيين في إطار فترة تراضي بين الدولتين اتسمت بطابع « حسن الجوار » وذلك قبل سنوات من اندلاع النزاع . بحيث يمكن القول من وجهة نظر حقوق الانسان أن المواطن البحريني المقيم في قطر ــ قد تعرض في الحالتين لضرر .

وتمثلت الانتهاكات التي تعرضت لها العمالة البحرانية في الاجراءات التعسفية التالية :

● تسريح أكثر من ٢٧٠ شخصاً من البحرانيين العاملين في مختلف المؤسسات والمرافق في قطر وفي تعنت السلطات في السماح بعودة بعضهم إلى وظائفهم حتى بعد انتهاء الأزمة مع البحرين .

● تسريح كافة البحرانيين العاملين في الجيش القطري وإعطاء بعضهم مهلة لم تتجاوز ٤٨ ساعة لمغادرة البلاد .

وعلى الجانب الاخر تمثلت الانتهاكات التي تعرض لها بعض المعارضين السياسيين المقيمين في قطر في مظهر محدد هو تسليمهم للسلطات البحرانية التي قامت من جانبها بإلقاء القبض عليهم وإيداعهم داخل السجون .

فقد سلمت السلطات في قطر كلا من فاضل الصيرفي وجعفر الوردي إلى السلطات في البحرين ولا يزال كل منهما قيد الاعتقال في سجون البحرين بسبب أفكاره ومعتقداته الدينية .

الإمارات العربية المتحدة

● لعل أبرز ما يتسم به البناء التشريعي في الإمارات هو أنه وإلى الآن لم تحل فيه مشكلة الدستور الدائم والمؤسسات التشريعية الدائمة .

● وتتعرض المؤسسة الجامعية لمظاهر من التدخل والانتهاكات أبرزها فصل اثنين من أساتذة الجامعة ــ كما ورد في أحد التقارير المرسلة للمنظمة ــ وذلك بسبب آرائهم السياسية .

● ومن المعروف أن الإمارات العربية المتحدة هي بدورها طرف في مشروع الاتفاقية الأمنية الخليجية الموحدة ويسري عليها ما يسري على بقية أطراف الاتفاقية (التي لم يصدق عليها بعد وإن كان يتم من الناحية الفعلية تطبيقها حتى قبل إقرارها النهائي)

وبموجب تلك الاتفاقية قامت سلطات دبي بتسليم اثنين من المعارضين السياسيين البحرانيين المقيمين على أراضيها إلى السلطات في البحرين وهما حبيب عبد الله حسن وخليل يوسف حماد ولا

يزال كل منهما قيد الاعتقال في سجون البحرين بسبب آرائه السياسية .

● وباستثناء ما تقدم لم تتوفر معلومات حول أوضاع السجناء أو أوضاع عناصر من المعارضة السياسية في الامارات ، وقد خلا تقرير منظمة العفو (١٩٨٥) من أية اشارات في هذا الشأن . حيث أشار التقرير لواقعتين : إحداهما تتعلق بجهود منظمة العفو في مجال تخفيف عقوبة حد الرجم بحق رجل وامرأة من سيريلانكا تنفيذاً لحدود الشريعة ــ والأخرى تتعلق بتخفيف عقوبة إقامة حد السرقة الصادر من المحكمة الاسلامية بالامارات . وقد تم في الحالتين تخفيف العقوبات الصادرة علماً بأنه ــ في الحالة الأولى تم تخفيف العقوبة إلى السجن لمدة عامين ومغادرة البلاد . وهذا وقد تلقت منظمة العفو إبان مساعيها لتخفيف عقوبة حد السرقة على أحد المواطنين ــ خطاباً من السلطات في الامارات أحيطت فيه منظمة العفو علماً بأنباء تخفيف العقوبة .

دولة الكويت

كان المواطن الكويتي يفاخر ، وبحق ، والى ان تم حل البرلمان في مطلع صيف عام ١٩٨٦ ــ وما رافق ذلك الحل من تعطيل معظم الحريات السياسية بما في ذلك فرض الرقابة على الصحف ، بتمتعه بمعظم حقوقه السياسية والمدنية بالمقارنة مع بقية مواطني الجزيرة العربية . فقد تمتع منذ بدايات عهد الاستقلال في الستينات باستثناء فترات متقطعة بالحد الادنى من حرية التعبير وحرية التجمع

السلمي وحق تكوين الجمعيات النقابية ، وليس السياسية ، وكذلك في حرية المشاركة في ادارة الشؤون العامة (سبق ان حل البرلمان وعطل الدستور عام ١٩٧٦) والتمتع على قدم المساواة بفرصة تقلد الوظائف العامة . الا ان ذلك كله قد جرى في ظل سياسة تمييزية واضحة سواء كان ذلك بحكم القانون او العمل . فقد حرمت المرأة الكويتية من حقها في المساواة مع الرجل فيما يتعلق

بالمشاركة في ادارة الشؤون العامة وفي ان تنتخب وتنتخب في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين ، كما أصاب هذا التميز كذلك المواطنين بالتجنس وهم الذين عرفوا بمواطني الدرجة الثانية اي غير الاصليين . فقد حرموا من ممارسة هذا الحق بنص القانون رغم مرور عشرات السنوات على تجنسهم بالجنسية الكويتية بكل مايستتبعه ذلك من امتيازات الجنسية كالحق في ادارة الشؤون العامة من خلال التمتع على قدم المساواة بفرصة تقلد الوظائف العامة ، العليا منها على وجه الخصوص .

ولعل من ابرز مظاهر انتهاكات حقوق الانسان في الكويت هو ذاك القائم على التميز في الحقوق والمعاملة بين المواطنين وغير المواطنين من المقيمين اقامة شرعية في البلاد .

ومن المعروف ان التميز يمارس بشكل مستمر وبحكم الواقع ضد العاملين الوافدين من الخارج . وبخاصة من ابناء الدول العربية الأخرى ، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث لايتمتعون بحقوق عمل متساوية مع حقوق المواطنين الكويتيين كما أنهم لا يتمتعون بذات الحقوق التي يتمتع بها الكويتيون في ميادين الخدمة الاجتماعية والتعليم..

وفيما يلي ماوصل الى علم المنظمة من معلومات او شكاوي عن انتهاكات محددة لحقوق الانسان في الكويت :

الاعتقالات

تشير تقارير منظمة العفو الصادرة في نهاية ١٩٨٤ الى إنه في اعقاب بعض حوادث الانفجار التي تعرضت لها سفارتان اجنبيتان بالكويت كما تعرض لها المطار الكويتي ، تم القاء القبض على عديد من الكويتيين والعراقيين والايرانيين المقيمين بالكويت .

وتشير الأرقام الرسمية ان عدد المقبوض عليهم بلغ (١٠٠) شخص ، بينما تقدرهم الأرقام غير الرسمية بحوالي (٤٠٠) شخص ، وقد تلقت منظمة العفو تقارير تشير الى تعرض هؤلاء الى سوء المعاملة بالاضافة الى ابقائهم في سجون انفرادية .

وقد عنيت منظمة العفو الدولية بامر عدد من العراقيين المقبوض عليهم الذين رحل بعضهم وهدد بعضهم الآخر بالترحيل الى العراق بكل المخاطر التي يحملها هذا الامر من تنكيل السلطات العراقية بهم بما في ذلك احتمالات اعدامهم بواسطة السلطات العراقية .

كما تشير تقارير منظمة العفو لعام ١٩٨٥ الى بعض السجناء السياسيين الذين يحاكمون محاكمات سرية بواسطة محاكم أمن الدولة ويحرمون من حق الاستئناف ومن الاتصال بمن يختارونهم من المحامين للدفاع عنهم امام القضاء وهو الأمر الذي اثارته منظمة العفو في خطاب وجهته في ديسمبر ١٩٨٤ لرئيس الوزراء الشيخ سعد عبد الله السالم الصباح بشأن توفير الضمانات القانونية اللازمة وبشكل خاص التوصية بالعدول عن وضع السجناء في سجون انفرادية خاصة اثناء التحقيق باعتبار ان ذلك يمثل الحد الادنى في توفير ضمانات ضد التعذيب وسوء المعاملة .

في ١٩٨٥/٥/٣١ ذكرت جريدة الأهرام (المصرية) ان قوات الامن اعتقلت ٢٠ شخصاً بتهمة الاشتباه في تورطهم في محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها امير الكويت كما اشارت تلك الأنباء الى ان دول مجلس التعاون الخليجي تبحث اتخاذ اجراءات لمنع الارهاب .

التعذيب

في ٣ يوليو ١٩٨٥ نقلت صحيفة الوطن اليومية في الكويت تصريحا للشيخ صباح الأحمد جابر الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية حول التعذيب ، نفي فيه الشيخ صباح

حل مجلس الامة والرقابة على الصحافة ابرز ملامح هجمة 86

الاحمد ـــ الذي يرأس اللجنة العليا لشؤون الامن ـــ اللجوء الى التعذيب بواسطة الكهرباء وان كان قد اقر باستخدام قوات الأمن في الكويت للفلكة (الضرب على أسفل القدم) هذا وكان الشيخ صباح الأحمد قد ادلى بهذا التصريح رداً على استجواب من د . ناصر سرخو ، عضو مجلس الأمة الكويتي حيث برر استخدام الفلكة بقوله أنه من حقنا ذلك بوصفنا الحكومة ، وقد نشر انه اشار الى وجود العزم على مواصلة استخدام الفلكة ضد المتهمين مادامت اعتبارات الامن والاستقرار في الكويت تتطلب ذلك .

وقد تلقت منظمة العفو عدة تقارير حول التعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك استخدام الفلكه في مراكز الاحتجاز للسجناء في الكويت .

الترحيل وإسقاط الجنسية

تفيد تقارير منظمة العفو خلال عام ١٩٨٥ أنه قدم تم ترحيل عدد يتروح بين ٢٥٠ ـــ ٣٠٠ شخص من الكويت.في اعقاب الانفجارات التي جرت في ديسمبر ١٩٨٣ ومن بين من تم ترحيلهم مواطنون عراقيون وايرانيون .

وقد أثارت منظمة العفو مخالفها بشأن احتمال تعرض هؤلاء المواطنين للخطر في حالة تسليمهم للسلطات المحلية في بلادهم وذلك في خطاب لها الى رئيس وزراء الكويت في ١٩٨٤/١/١٨ وعادوت ذلك في خطاب اخر لسفير الكويت في لندن في ٢٧ يوليه ١٩٨٤ وأشار السفير في رده أن اجراء الترحيل هو عقوبة طبيعية ينص عليها ازاء بعض الجرائم وهي عبارة عن ترحيل اجباري للمتهم .

كما ذكرت وكالة الانباء الايرانية ان السلطات الكويتية قامت بترحيل ٢١٢٩ مواطنا ايرانيا من الكويت خلال الأشهر الستة الماضية واتهمت الوكالة السلطات الكويتية بتعذيب بعض هؤلاء الذين تم ترحيلهم

وتشير التقارير ان من ضحايا تلك الممارسات شملت الأشخاص الذين اعتقلوا بسبب الانفجارات التي حدثت في ديسمبر ١٩٨٣ ، كما شملت افراداً آخرين كثيرين ومعظمهم من المواطنين الايرانيين والعراقيين تم اعتقالهم لفترة محدودة ثم ترحيلهم في آخر الأمر في أعقاب محاولة اغتيال الأمير في ٢٥/ مايو ١٩٨٥ .

أما بالنسبة لاسقاط الجنسية فقد أشارت نشرة الاتحاد (لسان حال حزب اتحاد الشعب في الكويت) الى قرارات مجحفة بحق اثنين من المواطنين في الكويت تمثلت في صدور قرار بإسقاط الجنسية الكويتية عنهما بعد إدانتهما في قضية من قضايا الرأي العام امام محكمة امن الدولة وهما : ١ ـــ موسى عبد الله ـــ كامل دشتي .

وجدير بالذكر ان حكم المحكمة لم يتضمن أسقاط الجنسية .

وكانت نشرة الاتحاد قد أشارت سابقة لها الى أنه تم مؤخراً إقرار لوائح مقيدة للعمل الطلابي كما منع نواب مجلس الأمة من القاء محاضرات او ندوات في جامعة الكويت كما تناولت قيام وزارة الداخلية بالغاء المهرجان الشعبي التضامني مع الشعب الليبي .

سلطنة عمان

بينما لم تتوافر لدى المنظمة معلومات حول طبيعة البناء التشريعي في سلطنة عمان فقد توافرت لديها بيانات حول بعض مظاهر انتهاكات حقوق الانسان في مجال الممارسة .

فقد أشارت الشكاوى الواردة للمنظمة لعدة مظاهر في مقدمتها شيوع ظاهرة القبض العشوائي واقتحام المنازل ، والتعذيب في السجون ، عدم توافر محاكمات عادلة ، وأحكام الرقابة على كافة الاتصالات بما في ذلك الاتصالات بالدول المجاورة .

كما أشارت الشكاوى إلى أن اعتقالات واسعة النطاق كانت قد جرت في أوائل هذا العام وأخريات العام الماضي (٢٠ ديسمبر ١٩٨٥) ولدى المنظمة قائمة بأسماء ١٩ منهم . وبالرغم من أن الشكاوى لم تفصح عن طبيعة الانتماءات السياسية لهؤلاء المعتقلين إلا أنها أوردت معلومات حول وظائفهم وأماكن عملهم وأعمارهم . علماً بأن معظمهم من الموظفين والعسكريين ومن بين من أشارت الشكاوى لاعتقالهم مؤخراً على سالم شهير وأحمد محمد علي جداد ، وسعيد سالم الوهيبي ، وسالم علي مسلم وسالم علي عبد الله حور

كما تلقت المنظمة عدة نداءات وبيانات من بينها بيان أصدرته الجبهة الشعبية لتحرير عمان تضمنت مطالب بشأن إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف التعذيب في السجون وتوفير محاكمات عادلة .

قضية أخرى أثارتها إحدى الشكاوى الواردة هو التعسف والتعذيب الذي تعرضت له المواطنة شمسة مسعود عبد الله الغيثي . وكانت المذكورة قد لجأت إلى الحكومة المركزية



سالم علي النوبي (معتقل منذ ٨٥)



حملوا السلاح ، واستشهد الكثيرون ، دفاعا عن حقوق الانسان في عمان

في سلطنة عمان تطلب منهم العون في مواجهة الضغوط التي مارسها عليها والدها (قضية زواج) — إلا أن نائب الوالي طلب حبسها لمدة أسبوع تعرضت خلاله للضرب والتعذيب ثم أعيد حبسها مرة أخرى بمقتضى قرار من قاضي ولاية صحار — الذي أشارت الشكوى إلى أنه بدوره قد انهال عليها ضرباً وأمر باستمرار حبسها .

وكانت تقارير منظمة العفو في الأعوام الماضية قد أشارت لواقعة واحدة متعلقة بصدور حكم بالسجن لمدة عشر سنوات ضد المواطن مراد عبد الوهاب الذي كان قد اشترك في مظاهرة معادية للسلطات أثناء إقامته بالبحرين حيث ألقي القبض عليه في فبراير ١٩٧٢ وتم ترحيله إلى سلطنة عمان في مارس ١٩٧٣ ولم يفرج عنه سوى عام ١٩٨٣ . وأضاف تقرير منظمة العفو أن السلطات المعنية قد امتنعت طوال فترة قضائه للعقوبة — عن إعطاء أي معلومات بخصوص مكان سجنه كما رفضت السماح لأهله بزيارته باستثناء مرة واحدة في عام ١٩٨٢ .

هذا ولم تتلق المنظمة معلومات عما إذا كان قد تم الافراج عن ٥٠ شخصاً من مواطني ظفار ممن كان قد استمر اعتقالهم منذ التمرد المسلح الذي تم القضاء عليه في الاقليم الجنوبي عام ١٩٧٥ *

وكانت المنظمة قد خاطبت السلطات المعنية في سلطنة عمان بشأن ما أوردته الشكاوى بشأن الاعتقالات والتعذيب — إلا أن المنظمة لم تتلق أية ردود .

* من المؤسف أن المنظمة العربية لحقوق الانسان تستخدم تعبير « التمرد » وهي تعلم أن الثورة العمانية التي انطلقت في ٩ يونيو ١٩٦٥ استهدفت القضاء على نظام لا يعرف بحقوق الانسان !

دولة البحرين

منذ استقلال البحرين في ١٤ أغسطس ١٩٧١ ، وقبولها عضواً في الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٧١ وقعت على ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من المواثيق الدولية كما سنت دستوراً يتضمن العديد من المواد المتعلقة باحترام الحريات العامة .

لكن منذ ذلك التاريخ أيضاً سنت السلطات عدداً من القوانين المقيدة للحريات ، مما تصفه لجان حقوق الانسان في البحرين والقوى المعارضة بأنه مخالفة صريحة للدستور . كما تم حل المجلس الوطني وتعطيل الدستور في أغسطس ١٩٧٥ ..

الاعلان الحكومي رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦

في الشهور اللاحقة على ما يعرف بانتفاضة مارس ١٩٥٦ صدر هذا القانون الذي عرف « بالاعلان الحكومي رقم ٥٥ » ويخول قوات الشرطة حق استخدام القوة في تفريق المظاهرات الشعبية إذا ما اضطرت لذلك .. وهو الأمر — الذي فسره تقرير « لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين » — بأنه يبرىء رجال الشرطة من مسئولية أي حادث وفاة قد ينجم نتيجة لمثل هذه المصادمات .

وقد نص أيضاً الاعلان الحكومي المشار إليه على معاقبة كل من يشترك في المظاهرات بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مقدارها ٣٠٠٠ روبية . كما نص على عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة مقدارها ٥٠٠٠ روبية لكل من يعطل تفريق المظاهرات .

قانون الأمن العام ١٩٦٥

صدر هذا القانون في ٢٢ ابريل ١٩٦٥ في أعقاب أحداث مارس ١٩٦٥ — وهي الأحداث التي دامت لمدة أسبوع — ويحظر هذا القانون قيام المسيرات الشعبية وتوزيع المنشورات التي تتناول النظام القائم بالنقد كما يحظر نشر الانتقادات في الصحف أو تداولها في النوادي .

قانون أمن الدولة (١٩٧٤)

وقد صدر هذا القانون في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤ وتنص المادة الأولى منه على أنه « إذا توفرت دلائل جدية على أن شخصاً أتى من الأفعال أو الأقوال .. ما يعد إخلالاً بالأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد — جاز لوزير الداخلية أن يأمر بالقبض عليه وإيداعه أحد سجون البحرين وتفتيشه واتخاذ أي إجراء يراه ضرورياً لجمع الدلائل واستكمال التحريات ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع عن ثلاث سنوات » .



الحيـــاة البرلمانيـــة معلقــة منذ ١٩٧٥، والقمــع والارهاب يتصاعــد

ويشير التقرير الذي أعدته « لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين » أن المقصود بمدة الايداع هو مدة احتجاز المتهم دون محاكمة وهو الأمر الذي يجوز أن يدوم لمدة ثلاث سنوات وفقاً لما نص عليه القانون المذكور .

وتنص المادة الثانية من القانون على سرية جلسات المحاكمات . كما تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة على سرية محاضر الجلسات وأن تحرر من نسخة واحدة فقط . وتعتبر محاضر الجلسات ومذكرات الدفاع والادعاء وأقوال الشهود من الأسرار .

وأما بالنسبة للجرائم المضرة بأمن الدولة والمنصوص عليها في قانون العقوبات فالاذن بالتوقيف فيها يكون لمدة غير محددة . وتشير التقارير الواردة من البحرين لحالات دام أمر الاحتجاز فيها لمدة سبع سنوات ومن ذلك ما تعرض له كل من عبد النبي الخيامي ، وعبد الرسل حابك ، وعبد الكريم العرادي .

قانون العقوبات (١٩٧٦)

جاء هذا القانون في أعقاب حل المجلس الوطني في عام ١٩٧٥ الذي كانت قد تعالت داخله أصوات تعارض قانون أمن الدولة ــ وطبقاً للتقارير ــ فقد تعرض بعض نوابه للاعتقال ووفقاً لهذا القانون الصادر في ١٩٧٦ تنزل عقوبة الاعدام بكل من يحاول الاعتداء على حرية الأمير .

قانون المطبوعات (١٩٧٩)

على إثر اتساع المسيرات والمظاهرات الدينية التي اندلعت بشكل متفرق خلال عام ١٩٧٩ صدر في ١٦ أغسطس من نفس ذلك العام قانون المطبوعات .

وتنص المادة الخامسة في هذا القانون على أنه « يجوز لوزير الاعلام أن يطلب من المطابع الاطلاع على نصوص أي مؤلف قبل وأثناء الطبع . وفي حالة مخالفتها يجوز للوزير إيقافها » . كما تجيز المواد ١٣ ، ١٥ لوزير الاعلام أن يمنع تداول المطبوعات التي تتضمن المساس بنظام الحكم . كما تحظر تداول أي مطبوع إلا بعد الحصول على أذن مسبق بذلك .

ويعاقب بالحبس ــ وفقاً للمادة ١٨ ــ لمدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ألفي دينار ، أو بالعقوبتين معاً كل من أدار مكتبة أو نشر أو تداول مطبوعات لم يؤذن في تداولها .. أو صدر قرار بمنع تداولها أو إدخالها للبلاد .. أو صودرت نسخها .

نظام القضاء المستعجل (١٩٨٤)

صدر قانون نظام القضاء المستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٨٤ ويجوز بمقتضاه إجراء محاكمة فورية خلال ٢٤ ساعة من تاريخ القبض على أي متهم . وقد صدرت ــ بموجب هذا النظام أحكام بالسجن تصل أحياناً إلى عشر سنوات ــ أي صدرت على عجل خلال ٢٤ ساعة .

الاعتقالات

تشكو المعارضة البحرانية من اتساع نطاق الاعتقالات دون محاكمة ، كما تشكو من صورية المحاكمات ــ إذا تمت ــ وتدلل على شكواها بحالتين الأولى في نهاية ١٩٧٩ ، وبداية ١٩٨٠ وشملت عشرات من المعتقلين قدمت مجموعة منهم للمحاكمة في مارس ١٩٨٠ وجرت محاكمتهم في قاعدة عسكرية (خفر السواحل بالبحرين) وصدرت عليهم أحكام بالسجن تتراوح بين ٤ ــ ٧ سنوات بتهمة الانتماء لتنظيم نقابي محظور (اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين) أما الحالة الثانية فقد وقعت في الفترة بين ديسمبر ١٩٨١ ، ومارس ١٩٨٢ حيث شنت السلطات حملة اعتقالات واسعة بتهمة مؤامرة لقلب نظام الحكم . وقدمت السلطة ٧٣ متهماً من العناصر الاسلامية للمحاكمة في معسكر جو وأصدرت أحكاماً تراوحت بين السجن المؤبد والسجن سبع سنوات .

ويشير تقرير لمنظمة العفو الدولية صادر في نهاية عام ١٩٨٤ عن أوضاع حقوق الانسان في البحرين إلى تعرض السجناء السياسيين للسجن لفترات طويلة دون تقديمهم للمحاكمة أو توجيه تهم محددة لهم واحتجازهم في سجون انفرادية وكذلك تعرضهم لسوء المعاملة .

وطبقاً لهذا التقرير فقد قامت منظمة العفو بتتبع حالة ٢٧ سجيناً سياسياً في البحرين خلال عام ١٩٨٣ وقد تبين لها أن ١١ سجيناً منهم لم يقدموا إلى المحاكمة أما الباقي فقد اتهموا بالانضمام إلى منظمات غير شرعية . وقد تم الافراج عن ١١ من هؤلاء السجناء فيما بعد .

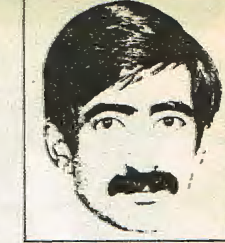
هذا وكان ستة عشر سجيناً من بين هذه المجموعة قد حكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح ما بين عام وسبعة أعوام . وكانوا قد اتهموا بالانضمام إلى عدد من التنظيمات غير الشرعية ومن بينها تنظيم الوحدة الاسلامية وحركة الخلية الثورية ، واللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين . وأشار التقرير إلى ١١ سجيناً سعودياً ، وسجين واحد كويتي ، وآخر من عمان وقد أبقوا في سجون انفرادية منذ مايو ١٩٨٢ بعد اتهامهم بالاشتراك في محاولة لقلب نظام الحكم في ديسمبر ١٩٨١ . وتشير التقارير لتعرضهم لسوء المعاملة كما تشير إلى غياب أي معلومات رسمية حول أماكن اعتقالهم .

كما تشير التقارير أيضاً إلى القبض على مواطن من البحرين (جعفر الوردي) مدرس هندسة كهربائية في ٢٦ أغسطس ١٩٨٣ بعد أن تم توصيله من قطر وتعرضه للتعذيب بالرغم من أنه يعاني من مرض السكر .

وتشير الشكاوى الواردة للمنظمة العربية لحقوق الانسان من الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين عن موجة للاعتقالات بين أصحاب الاتجاهات الدينية وكان للنساء نصيب الأسد من هذه الاعتقالات حيث تم اعتقال (١٨) فتاة بتهمة القيام بأنشطة دينية لا يقرها القانون .

كما أشارت الجبهة الاسلامية أيضاً إلى أن عدد المعتقلين السياسيين بالسجون البحرانية يصل إلى ما يقرب من (٣٠٠٠) معتقل . وأن التعذيب يمارس على نطاق واسع في السجون مما أودى بحياة عدد منهم .

كما أشير أيضاً لمظاهر أخرى لانتهاكات حقوق الانسان من بينها إغلاق عدد من المراكز الاسلامية ومصادرة بعض الكتب الدينية من الأسواق وسحب جوازات السفر من بعض المعارضين .



محمد غلوم (شهيد ٧٦)

وأشارت الشكوى الواردة من « لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين » للمنظمة العربية لحقوق الانسان إلى تعنت السلطات في البحرين ومنعها لأسر أكثر من (٨٠) معتقلاً سياسياً من إجراء أي اتصالات لذويهم بالسجون . كما أشارت إلى رفض أمير البحرين استقبال أو استلام العريضة المقدمة من ممثلي المعتقلين أو أسرهم أثناء اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ١ فبراير ١٩٨٦ .

وفي شكوى أخرى واردة أيضاً من « لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين » للمنظمة العربية ــ أشارت إلى عزم السلطات في البحرين تقديم أربعة أشخاص من المتهمين في قضايا الرأي للمحاكمة هم (١) فهد المضحكي (وزارة العمل) (٢) عبد الرحيم الملا (موظف بشركة طيران الخليج) (٣) قاسم الحلال (عامل) (٤) رضا السماك (موظف بوزارة العمل) . وكانت اللجنة قد طالبت في نداء لها بضرورة كفالة علانية المحاكمات وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية وفي مقدمتها حق المتهمين في الدفاع عن أنفسهم وفي اختيار محاميهم وضمان حياد الهيئات القضائية والسماح لهيئات حقوقية محايدة ومتابعة جلسات المحاكمات كما أوضحت اللجنة في شكواها أن المتهمين جرى اعتقالهم بين شهري يونيو وأكتوبر ١٩٨٥ دون إذن قضائي وأنهم تعرضوا أثناء فترة اعتقالهم لتعذيب نفسي وجسدي بهدف انتزاع اعترافات منهم بالانتماء إلى تنظيم سياسي .

وأضافت اللجنة موضحة مواقف المتهمين بأنها تتمثل بشكل أساسي في مطالبتهم بإشاعة مناخ ديمقراطي في البلاد وفي إطلاق الحريات العامة وهو حق يكفله لهم دستور دولة البحرين نفسه .

وخلال إعداد هذا التقرير تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان عدة شكاوى وبيانات عاجلة من البحرين من أفراد وهيئات مختلفة تشكو من حملة اعتقالات جديدة بدأت في أواخر شهر يوليو / تموز ١٩٨٦ وامتدت خلال شهر أغسطس وشملت نحو ٣٠ شخصاً من الرجال والنساء .

إحدى هذه الشكاوى وردت من « جبهة التحرير الوطني البحرانية » وحددت أسماء ستة عشر اسماً من ضحايا هذه الحملة هم : عدنان جمعة ابراهيم ، مصطفى التمار ، ابراهيم خليل الجمري ، عبد الصمد ، حسن المحروس ، حميد القصاب ، وابراهيم القصاب ومن النساء الأختان منى ومريم يوسف والأختان حليمة وجليلة ونجاح ومنى وأميرة وكريمة الحلال وزهرة خلف رئيسة جمعية فتاة الريف .

شكوى أخرى صادرة عن « لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين » بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٨٦ كشفت عن أسماء جديدة شملتها الحملة ، تضيف إلى القائمة السابقة أسماء مجيد ملا حسن ، خالد ، ابراهيم الديري ، شريف زيان ، هيا بو شقر .

كما أفادت الأنباء اللاحقة بتجاوز عدد المعتقلين ثلاثين شخصاً من بينهم أحمد الذكير عضو مجلس جمعية محامي البحرين .

وتنبه الشكاوى في مجملها إلى أن هذه الحملة جاءت استطراداً لحملات قمعية متلاحقة خلال السنوات الأخيرة وفي إطار ما أسمته أزمة الحريات الديمقراطية المخنوقة وأن السلطات البحرانية عمدت ــ خلال هذه الحملة الأخيرة ــ إلى إجراءات إرهابية شملت المداهمة وتفتيش البيوت بمن فيها وهدم جدران منازل بعض المواطنين وتهشيم ممتلكات المعتقلين وأهاليهم ، مثل السيارات والأثاث المنزلي والمعدات خلال بحثها عن مواد تثبت إدانتهم ، كما تعرضت بالاهانة للمعتقلين وأسرهم ووجهت تهديدات مباشرة لبعضهم بالكف عن مناهضة سياسات النظام أو حتى الكتابة عنها . كما اتهمت هذه الشكاوى الحكومة البحرانية بتعذيب المعتقلين ، وتعرضهم لضغوط نفسية ومعنوية بهدف إجبارهم على الادلاء باعترافات وأن هناك حالات عديدة اعتقل فيها الأزواج ــ مع زوجاتهم وجرى ترويع الأطفال وحرمانهم من آبائهم وأمهاتهم .



عبدالله النائم من شهداء ١٩٦٥

كما تفيد تقارير أخرى وردت للمنظمة إلى إصابة المحامي أحمد الذكير (عضو جمعية محامي البحرين) من جراء التعذيب ونقله إلى غرفة الانعاش بالمستشفى العسكري . وهو من بين من تم اعتقالهم في شهر أغسطس ١٩٨٦ أيضاً .

فيصل القصاب (من شهداء ٦٥)

التعذيب

تنص الفقرة د من م ١٩ من دستور البحرين على ما يلي :

« لا يتعرض أي مواطن للتعذيب المادي أو المعنوي أو للاغراء أو للمعاملة الحاطة من الكرامة ، ويحدد القانون عقاباً لمن يفعل ذلك . كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالاغراء ، أو تلك المعاملة والتهديد بأي منها .

ورغم ذلك فإن الشكاوى الواردة إلى المنظمة العربية لحقوق الانسان ، أو الموجهة إلى منظمة العفو الدولية تثير شكوى متكررة من ممارسات التعذيب في البحرين .

ومن بين ذلك تفيد تقارير وردت إلى المنظمة ــ خلال فترة إعداد هذا التقرير ــ إلى مقتل الدكتور هاشم اسماعيل العلوي من جراء التعذيب . وكان الدكتور العلوي من بين المجموعة التي اعتقلت خلال شهر أغسطس ١٩٨٦ بتهمة الانتماء إلى تنظيم سياسي محظور .

وجدير بالذكر أن بعض الشكاوى قد أشارت إلى لجوء السلطات البحرانية إلى اعتقال زوجات المتهمين وتهديدهن وتعذيبهن كوسيلة للضغط على المتهمين . ويرصد تقرير صادر عن لجنة الدفاع عن المعتقلين في البحرين عام ١٩٨٥ عدة حالات بالاسم منها اعتقال عصمت رضا زوجة جليل العرادي عام ١٩٧٦ وبهية رضا زوجة د . أحمد جمال مارس ١٩٨١ ، واعتقال ابتسام زوجة النقابي عبد الله حسين .

قوافل الشهداء والمعتقلين والمنفيين تكشف الطبيعة القمعية لنظام الخليفة

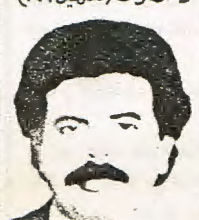
تسليم المعارضين السياسيين :

يضيف التقرير أنه بموجب (مشروع الاتفاقية الأمنية الخليجية الموحدة) التي لم يصدق عليها بعد ، يجوز للدول الخليجية فيما بينها تسليم المعارضين السياسيين الذين قد يتصادف إقامتهم على أراضيها .

وأورد التقرير ٦ حالات جرى فيها بالفعل تسليم بعض المعارضين (من العناصر الاسلامية) إلى سلطات الأمن في البحرين وهؤلاء هم :

حبيب عبد الله حسن	(سلم من قبل سلطات دبي في ديسمبر ١٩٨١)
خليل يوسف حماد	(سلم من قبل سلطات دبي في ديسمبر ١٩٨١)
سيد مصطفى هاشم الموسوي	(سلم من قبل سلطات الكويت في ٢٠ ابريل ١٩٨٢)
عبد الوهاب البصري	(سلم من قبل سلطات الكويت في ١٣ أكتوبر ١٩٨٣)
فاضل الصيرفي	(سلم من جانب سلطات قطر في ٩ أغسطس ١٩٨٤)
جعفر الوردي	(سلم من قبل سلطات قطر في ٢٦ أغسطس ١٩٨٣)

د. العلوي (شهيد ٨٦)



اتحدوا وناضلوا تنتصروا

لبنان

لا للاقتتال بين أبناء الصف الوطني الواحد
نعم للمبادرة السورية بإرسال قواتها إلى بيروت

لم يعد ممكناً السكوت عن الاقتتال في بيروت الغربية بين من يُفترض أنهم في معسكر واحد، فقد وصل السيل الزبى باغتيال العلامة الكبير الدكتور حسين مروة، وانتقال المعارك من حصار المخيمات إلى أزقة بيروت التي تحولت بأكملها إلى غابة لا تحكمها شريعة.

وبات من الضروري أن يبادر الجميع إلى طلب المعونة من الشقيقة الكبرى، وهكذا أجمعت كافة القوى والشخصيات الوطنية اللبنانية على ضرورة دخول الجيش السوري ليقوم بدوره في التهدئة ونشر الأمن.

المشروع الطائفي يحفر قبره

لقد كان من مرتكزات المخطط الصهيوني ــ الامبريالي في لبنان، الاعتماد على الطائفية والمذهبية لتمزيق الشعب اللبناني، والتقى هذا المخطط مع مصالح شريحة برجوازية طفيلية في كافة الطوائف الكبيرة، وبشكل خاص الموارنة، إلا أنه سرعان ما استشرى لدى الآخرين.

وحيث شكل الشيعة الطائفة المحرومة في لبنان، فقد كان النهوض الشيعي تعبيراً عفوياً عن الظلم الذي لحق بهذه الطائفة، وتمكن هذا النهوض من تحقيق إنجازات كبيرة في مواجهة الاحتلال الصهيوني وفي هبة ٦ شباط وغيرها، إلا أنه كان يحمل نقيضه التدميري في الوقت ذاته، فمن الدفاع عن حقوق طائفة محرومة، إلى مواجهة مخيمات محرومة، إلى مواجهة أحزاب تقدمية محرومة، إلى الالتقاء مع جذر المشكلة اللبنانية: الطائفية لاعادة تركيبة خاطئة للبنان القادم تستند إلى التقاسم الوظيفي الطائفي.

وفي هذا المجرى، كان الكل يفتش عن نقاط التقاطع، بوعي أو بدون وعي لدى أقطاب أمل أو لدى الأقطاب الأخرى .... ومن هنا كان حصار المخيمات يخدم الطرف الرجعي المساوم الفلسطيني، ويخدم المخطط الصهيوني في شق الصف المعادي له، ويخدم أعداء القضية العربية التحررية.

ولأن هذا المشروع يحمل سلبيات كبيرة، فقد تراكمت هذه السلبيات إلى الدرجة التي لم يعد ممكناً الإشارة إلى الإيجابيات.

فعندما يستمر تجويع وحصار المخيمات، لا يعود ممكناً رؤية العمليات البطولية على الشريط الحدودي.

وعندما يذبح الشيوعيون والتقدميون والقوميون في شوارع بيروت، لا يعود ممكناً رؤية «إلغاء الطائفية السياسية».

وعندما يختطف الأجانب، ويقتل العلماء، لا يعود ممكناً رؤية البعد القومي أو الانساني أو المستقل لهذا الصراع الدائر في لبنان.

وبات من الضروري إيقاف المتقاتلين عند حدهم، وأصبحت مهمة القوات السورية إنسانية قبل أن تكون أي شيء آخر.

لا بد من الحل السياسي

عندما يستخدم السلاح في غير موضعه، فلابد أن ينزع من مستخدميه.

وإذا كان هذا من القرارات التي وافق عليها الوزراء الوطنيون، وأكدت عليها كافة الأحزاب الوطنية والتقدمية اللبنانية. فإن من المطلوب بعد ذلك هو الدخول في حوار بين كافة الأطراف الوطنية اللبنانية المتنازعة للوصول إلى صيغة لبنان القادم الديمقراطي، المحتضن للثورة الفلسطينية، والمتحالف مع سوريا، والمعبأ قواه ــ كل قواه الخيرة ــ ضد الاحتلال الصهيوني والمشروع الكتائبي ــ الطائفي.

لقد برهن المشروع الطائفي عجزه وفساده، ودوره التدميري، وتحوله إلى زمر مفسدة، عابثة بأمن المواطنين وحقوقهم السياسية والثقافية وسواها، وتبرز بوضوح أكبر المهمة الملقاة على عاتق الشيوعيين والتقدميين والديمقراطيين اللبنانيين لصياغة لبنان لا يرتكز على الطائفية، وإنما على أسس أخرى، طبقية، وطنية وقومية.

فالوطن للجميع.

حركات التحرر تستنكر وتدين جريمة اغتيال المفكر الكبير حسين مروة

شجبت حركات التحرر الوطني العربية المتواجدة بدمشق جريمة اغتيال المناضل الشيوعي حسين مروة، وأصدرت بياناً نددت فيه بهذه الجريمة، وقد جاء فيه:

تلقى ممثلو حركة التحرر الوطني العربية في دمشق، بذهول، نبأ قيام قوى ظلامية طائفية، حاقدة على قوى التقدم باغتيال المفكر العربي الكبير حسين مروّة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني الذي نذر عمره الطويل مدافعاً عن حرية الفكر والمفكرين، رابطاً نضاله الشاق بالممارسة الكفاحية المتواصلة التي لم تهدأ يوماً، ومتوجاً جهوده المتواصلة في خدمة الفكر العربي بكتابه الموسوعي «النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية» الذي عبر فيه عن رحابة فكر قلَّ نظيرها، كانت مبعث تقدير وإجلال كبيرين.

إن إقدام القتلة على اغتياله، بعد أن أرادوا اغتيال بيروت ليشكل جريمة بشعة .. لم يشهدها عالمنا العربي بكل فجائعه منذ زمن طويل ... جريمة لا تذكر إلا بأعتى ما سجله التاريخ من جَرائم بحق المفكرين الذين ربطوا مصائرهم بمصائر شعوبهم.

ومما يزيد هذه الجريمة بشاعة أنها ارتكبت على مرأى من عائلته لتعبر عن همجية قاتليه أعداء الحضارة والقيم الانسانية وكل ما هو نيّر في حاضرنا العربي الذي يشكل فيه الشهيد المفكر حسين مروة مناراً هادياً لجيلنا والأجيال اللاحقة.

إننا إذ نعبر عن استنكارنا لهذه الجريمة المروعة، نعزي العالم التقدمي أجمع باستشهاد رفيقنا المناضل، ابن الثمانين عاماً، كما نعزي رفاقنا في الحزب الشيوعي اللبناني، واثقين أن مرتكبي الجريمة لن يفوتهم القصاص على يد الشعب اللبناني الذي آلى على نفسه محاربة قوى الظلام والشر التي أرادت له الاندحار والهزيمة.

محـاولـة لتجديد شباب النظام

إرتهان كامل لصندوق النقد الدولي

أقدم زعيم النظام المصري حسني مبارك على الخطوة المتوقعة لاعادة الاعتبار والمصداقية لنظامه الذي تعرض للشكوك والتشققات . فقد أقدم مبارك على الدعوة لاستفتاء حل مجلس الشعب الذي أتى به رئيسا في انتخابات مزيفة وغير دستورية ، وذلك بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا ببطلان قانون الانتخابات الذي جرى بموجبه المجيء بهذا المجلس وبالتالي بطلان المجلس أساسا .

وبالطبع فقد أيدت المعارضة المصرية من منطلقاتها الخاصة ، الاستفتاء الذي دعى له مبارك يوم ١١ فبراير (شباط) بالموافقة على حل المجلس لكن الاستفتاء تميز بالفتور وعدم الاقبال عليه حسب مشاهدات المراقبين وذلك كون الجماهير لا تتوقع تغيرا جذريا في تركيبة السلطة القائمة نتيجة ذلك فحزب الحكومة سيكسب الانتخابات القادمة بأغلبية ساحقة وسيأتي بمجلس شبيه بالمجلس السابق وسيعيد بالتأكيد وانتخاب حسني مبارك رئيسا .

لقد إستبق حزب الحكومة الأمر واحتاط للمستقبل وذلك باقراره لقانون الانتخابات الجديد قبل حله ، حيث تم إقرار حق المستقلين من خارج الاحزاب بالترشيح ولكن بنسبة مقعد واحد فقط في كل دائرة إنتخابية (مجموع الدوائر الانتخابية ٤٨ ومجموع أعضاء مجلس الشعب٤٤٨ عضوا) والغى القانون الجديد المقاعد الـ ٣٥ المخصصة للنساء . ولم يوافق المجلس على اقتراح المعارضة بالغاء إشتراط حصول أي حزب على تمثيل في المجلس مالم يحصل على ٨ ٪ من الأصوات . وقد تم التصويت وانجاح هذا المشروع دون اكتمال النصاب .

في ذات الوقت فإن الحظر السياسي الذي فرضه السادات على العديد من القيادات السياسية فيما عرف بانقلاب مايو ١٩٧١ لا يزال ساريا ولا تزال الدعاوى لدى المحكمة الدستورية لالغائه تائهة في دهاليز القضاء المصري ولذلك سيحرم هؤلاء ومن بينهم أقرب مساعدي عبد الناصر (علي صبري ، ورفاقه) من الترشيح للانتخابات كما أن الحزب الاشتراكي الناصري لا يزال غير مرخص له ولا يزال طلبه ينظر من قبل لجنة الاحزاب . وبالطبع فإن العديد من التنظيمات المناهضة للنظام اليسارية منها والاسلامية (الحزب الشيوعي المصري ، منظمة الجهاد الاسلامي ، التكفير والهجرة) محرمة وعرضة للملاحقة والتجريم .

هذا وقد رفض مبارك طلب المعارضة باشراف السلطة القضائية على الاستفتاء والانتخابات القادمة بدلا من وزارة الداخلية التي تجير الانتخابات لصالح الحكومة. وتعمد الى التزييف والضغوط على الناخبين .

كما رفض حسني مبارك إقتراح تشكيل حكومة إئتلاف وطني تتمثل فيها أحزاب المعارضة للاشراف على الانتخابات . وعلل مبارك رفضه بأن في مصر نظام ديمقراطي ، كما في الغرب حيث جاء الى الحكم في فرنسا الحزب الاشتراكي من خلال انتخابات أجراها اليمينيون . وهكذا على الجماهير المصرية أن تصدق أن النظام ديمقراطي وتقبل بنتائج الديمقراطية المباركية .

ورغم كل ذلك فإن أحزاب المعارضة المرخص بها (التجمع ، العمل ، الاحرار ، الاخوان المسلمين ، والامة) سيشاركون في هذه الانتخابات في حين قاطعوا إنتخابات مجلس الشورى ، وهم يعتبرون حل مجلس الشعب مكسبا لانهم طالبوا به مراراً .

عقدت أحزاب المعارضة مهرجانا مشتركا إثر الاستفتاء أعلنت فيه عزمها على خوض الانتخابات في قوائم موحدة مما يعتبر خطوة مهمة في مواجهة هيمنة حزب الحكومة واستفراده لكنه لم يمضي سوى بضعة أيام إلا ودبت الخلافات فيما بينهم حيث إنسحب الوفد أولاً من الاتفاق ، في حين حاول حزب العمل بالتحالف مع الاحرار والاخوان المسلمون تقزيم حزب التجمع بتخصيص ٥٪ فقط من المرشحين للحزب ، أعلن على إثرها خالد محيي الدين خوض حزبه للانتخابات بقوائم مستقلة . ومن التغييرات في الخارطة السياسية قيام الاخوان المسلمون (الذين ليس لديهم ترخيص) بالترشيح على قوائم حزب الاحرار بدلا من الوفد وقيام الناصريين بالترشيح على قوائم حزب العمل بدلا من حزب التجمع . ومحصلة هذه الوضعية هو تشتت أصوات المعارضة في وجه حزب الحكومة المهيمن والذي سيستخدم بالتأكيد كل امكانيات الدولة وضغوط السلطة على الناخبين لانجاح مرشحيه .

بالطبع فإن القوى السياسية الجذرية في عدائها ورفضها للنظام مثل الحزب الشيوعي والجهاد الاسلامي والتكفير والهجرة وغيرهم لا تعنيهم هذه الانتخابات ولا الاستفتاءات ومستمرون في مقاومة النظام وسياساته وفي مقدمتها سياسة التطبيع مع العدو الصهيوني والتبعية لامريكا في اطار إتفاقيات كامب ديفد الخيانية ، وسياسات إفقار الفئات الكادحة والرضوخ للمصالح الضيقة للقطط السمان والرأسمال الاجنبي .

الخيارات الاقتصادية

لا شك أن أعمدة النظام وفي مقدمتهم مبارك يعترفون بأنهم يواجهون مأزقا إقتصاديا ، وحتى في ظل بهرجات الاستفتاءات والانتخابات فإن الهم الاقتصادي للنظام هو الهم الأول ولن تغير الانتخابات النيابية أو الرئاسية من اختيارات النظام الاقتصادية فقد أصبح أسير صندوق النقد الدولي وما يمثل من مراكز المال الرأسمالي التي يئن الاقتصاد المصري تحت كاهل ديونها المقدرة بـ ٣٧ بليون دولار . لقد أطاحت الأزمة الاقتصادية بحكومة د. علي لطفي والذي رفض الاستسلام بشكل كامل أمام طلبات صندوق النقد الدولي . جاء مبارك بحكومة د. عاطف صدقي الذي أظهر استعداداً اكبر للخضوع لشروط الصندوق وإتخاذ الاجراءات المطلوبة ضد قوت الشعب ، ورفع آخر القيود على حرية رأس المال الاجنبي والمحلي .

ولقدخرج وفد الصندوق راضياً بعد عدة جولات ومباحثات مع الحكومة المصرية جرت في واشنطن والقاهرة وكذلك مباحثات الحكومة المصرية مع دائنيها من البنوك الأجنبية (نادي باريس) مما يعني إرتهان الحكومة المصرية الكامل للبنوك الأجنبية وللصندوق والحاق الاقتصاد المصري بالاقتصاد الرأسمالي ، وتعميق سياسة إفقار الفقراء واغناء الاغنياء . لذلك من المتوقع تفاقم الأزمة الاقتصادية واشتداد وطئها على جماهير الشعب المصري .

النظام المصري يعمل جاهداً لاسترضاء العدو الصهيوني حتى يحصل على شهادة حسن سلوك أمام السيد الامريكي عسى أن يخفف من وطأة شروطه القاسية وينجد النظام ويخرجه من مأزقه والعدو الصهيوني الامريكي يزيد من ابتزازه للنظام المصري ، وهذا ما تكشف عنه قضية طابا ، والضغط الامريكي الصهيوني باتجاه التطبيع ،وتورطه في الحرب العراقية الايرانية بإرسال قوات الى العراق ووصل الامر الى ضغطه على القيادة اليمنية لـ (م ت ف) لتقديم المزيد من التنازلات للنظام الاردني والانخراط في حلف كامب ديفيد ، وذلك بالاعتراف المسبق بالعدو الصهيوني .

ورغم أن أتباع أمريكا من الانظمة العربية وفي مقدمتهم السعودية ودول مجلس التعاون وكذلك البرجوازية الخليجية التابعة تحاول إنقاذ نظام مبارك بالحقن من مساعدات واستثمارات إلا أنها تتسرب في بالوعة النظام العميقة .

وهكذا تحت ستار استعادة مصر الى حظيرة العروبة يجري تسويغ الاستسلام ومكافئته وتوسيع كامب ديفيد والاعداد لنقلة نوعية في إبرام الاستسلام .

٥ مارس تلتقي مع لجان اذار الشعبية في الاردن

شهر العطاء كان مزدهراً في الأردن . كما في البحرين والمغرب وباريس وغيرها . وكانت هبة مارس عام ١٩٧٨ ضد النظام الملكي الرجعي ، وتضامناً مع الثورة الفلسطينية التي تصدت لقوات الاجتياح الصهيوني .

وكان لنا لقاء مع الرفيق / أبو سلطان / عضو لجنة القيادة للجان آذار الشعبية في الأردن للحوار حول النضا ل الوطني الديمقراطي في الأردن والمهمات الراهنة .

س ــ ١ ــ ما هي ظروف تشكل لجان آذار الشعبية ، وما هي المهمات المطروحة على عاتق الوطنيين ــ الديمقراطيين الأردنيين حالياً ؟ .

ج ١ ــ في البداية نتوجه بجزيل الشكر للرفاق في هيئة تحرير نشرة ٥ مارس على هذه المبادرة وعلى مجمل مواقفهم في دعم نضال شعبنا وحركتنا الوطنية وتسليط الأضواء دائماً على مجمل نضالات حركة التحرر الوطني والقومي العربية ومجمل نضال قوى التحرر والتقدم والاشتراكية من خلال ايمانهم العميق بوحدة معسكر قوى الثورة والتقدم .

تم الاعلان عن تشكيل منظمتنا في ١٨ آذار ١٩٧٨ مع بداية الهبة الشعبية المجيدة التي قامت بها جماهير شعبنا في الأردن تضامناً مع النضال القومي الذي كانت تخوضه المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية ضد الغزو الصهيوني بجنوب لبنان وقد شهدت بلادنا هبة واسعة شملت العديد من مدن وقرى وبوادي بلدنا وكانت الجماهير الغاضبة تطالب بدعم المدافعين عن المقاومة الفلسطينية والأرض اللبنانية وفتح باب التطوع لأبناء الشعب . وتدين سياسات النظام الملكي وصمت الأنظمة العربية . وقد قوبلت هذه الهبة الرائعة بقمع دموي من قبل أجهزة النظام القمعية وسقط العديد من الشهداء وسادت البلاد حملة قمع شرسة حيث اعتقل العديد من الوطنيين من كافة فئات الشعب وفي مقدمتهم عدد من رفاقنا حيث تم تقديمهم للمحاكمة وانزلت بهم أحكام جائرة وقاسية . ورغم كل العسف والارهاب الا أن العديد من أبناء شعبنا تمكنوا من الوصول الى ارض المعركة في لبنان وقاتلوا الى جانب اخوتهم اللبنانيين والفلسطينيين كما تم ارسال بعثة طبية ومواد طبية للمشاركة في اسعاف مصابي المعارك البطولية ، لقد جاءت هبة آذار الشعبية العارمة بعد فترة ركود شهدتها بلدنا بسبب القمع المتواصل من قبل السلطة للقوى الوطنية الديمقراطية وكانت هذه الهبة بداية لنهوض جديد للحركة الوطنية الأردنية وانعطافة نوعية بعد هذا الركود الذي شهدته الحركة السياسية في البلاد عقب مجازر ايلول ١٩٧٠ الدموية التي نفذتها الطغمة الملكية ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية الأردنية .

لقد اخذت منظمتنا اسمها من هذه الهبّة المجيدة حيث تم تشكيل لجان لمتابعة الهبة وانتزاع ثمارها في كافة المناطق وعلى المستويات المعنية . عمالية . طلابية نسائية ... الخ .ومنظمة لجان آذار الشعبية في الأردن . منظمة ماركسية ــ لينينية تخوض النضال بكافة الوسائل من خلال التحالف الوثيق بين العمال والفلاحين وكافة الفئات والشرائح صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة والتحرر والتقدم . والوحدة من أجل بناء الأردن الديمقراطي الشعبي لأخذ موقعه اللائق في حركة التحرر الوطني والقومي العربية والمساهمة في النضال القمي التقدمي من أجل التحرير والوحدة . وترى منظمتنا أن أهم الأهداف التي تقع على عاتقها كما على عاتق كافة الوطنيين في بلدنا . هي احباط خطوات النظام المتسارعة للدخول في تسوية مع العدو الصهيوني على حساب شعبنا العربي الفلسطيني وكحلقة أخرى في مؤامرة كامب ديفيد . كما نرى أن مهمة توعية الجماهير الشعبية المسحوقة لمصالحها وقياداتها من أجل انتزاع مطالبها العادلة . في الخبز والحرية والديمقراطية وهذا من وجهة نظرنا يتطلب اقامة أوسع اصطفاف وطني من أجل قيادة الجماهير الشعبية وانتزاع مطالبها وحقوقها ومن أيدي جلاديها في التحالف الطبقي الحاكم المعادي للشعب والوطن كما أن مهمة دعم القوى الوطنية الفلسطينية الملتزمة بميثاق م . ت . ف . والكفاح المسلح من أجل توحيد نضالها ودعم جماهير شعبنا الفلسطيني في الأراضي المحتلة . واحباط مؤامرة النظام الهاشمي التي تسمي : مشروع التنمية والهادف مصادرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحرير ترابه الوطني . هي مهمة ملحة وأساسية تقع على عاتق منظمتنا وقوى شعبنا الوطنية . فمن هذا التصور والرؤى تناضل منظمتنا كفصيل أساسي من فصائل الحركة الوطنية الأردنية الممثل الكفاحي لشعبنا .

> **للنظام الملكي دور متقدم في مواجهة قوى الثورة في اليمن وعمان وفلسطين**

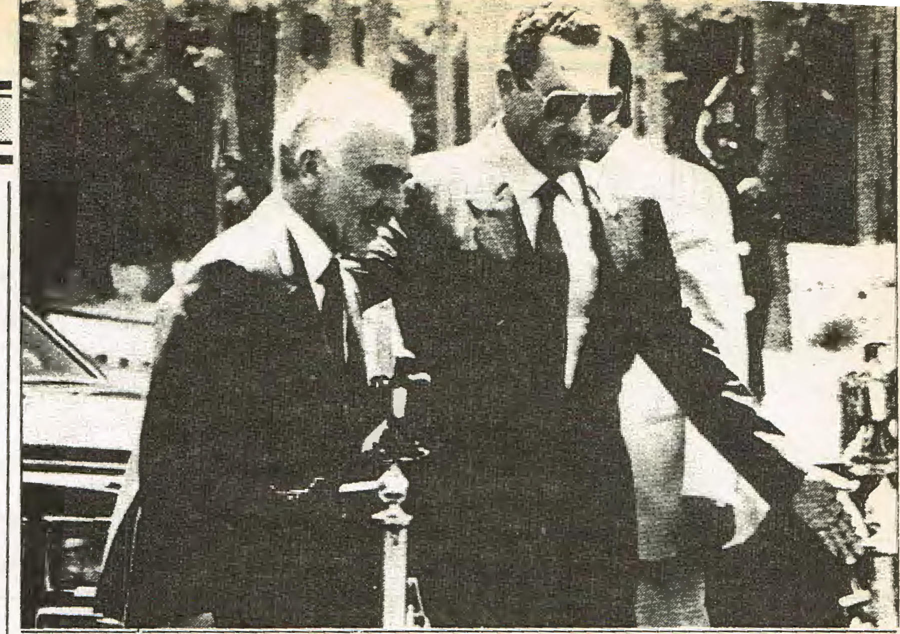
وكما قدمتم فإن شهر آذار شهر هام ومجيد بالنسبة لنضالات حركتنا الوطنية . ففي الأول من آذار عام ١٩٥٦ وتحت ضغط القوى الوطنية الأردنية ومن خلال نضالها المجيد تمّ تعريب الجيش الأردني وطرد الضباط البريطانيين من بلدنا .

وفي ١٣ آذار ١٩٥٧ تم الغاء المعاهدة البريطانية الموقعة مع النظام الملكي والمجحفة بحق شعبنا وقد تم الغائها على يدي الحركة الوطنية الأردنية . ونتمنى أن يكون آذار شهر الانتصارات الدائم لكل قوى التحرر والتقدم عربياً وعالمياً من أجل انتصار الكادحين على جلاديهم .

س ٢ ــ يلعب النظام الملكي في الأردن دوراً خطراً في الداخل وعلى الصعيدين الفلسطيني والخليجي ، بالاضافة الى دوره المشبوه عربياً ، كيف ترون أبرز ملامح هذا الدور ؟

رغم تلونه وتكيفه مع كافة التطورات وبكائه المستمر على التضامن العربي وصراخه المتواصل لانقاذ الأهل في الأراضي المحتلة فقد لعب النظام الملكي المسلط على شعبنا دوراًقمعياً على الصعيد الوطني والعربي . ففي داخل بلدنا ومنذ تسلط هذا النظام على شعبنا سام حركتنا الوطنية أشد أنواع التعذيب والقهر ولم يمض يوم واحد لم تشهد فيه الزنازين والسجون من مناضلي حركة شعبنا ومارس كافة فنون التعذيب والقهر والتفتيت للحركة الوطنية وأبناء الشعب من الطبقات المسحوقة ولا زالت البلاد تعيش في ظل عدد من القوانين التي تصادر حق المواطن في حرية المعتقد والتفكير . ومن هذه القوانين . قانون الدفاع والأحكام العرفية وقانون مكافحة الشيوعية وقانون منع تشكيل الأحزاب السياسية . وتمارس المحاكم العرفية قانون شريعة الغاب ضد مواطني شعبنا وتشهد البلاد حركة واسعة لبناء السجون في مختلف محافظات بلدنا . حيث يتعدى عدد السجون الى ١٥ سجناً وتطلق يد المخابرات في كم الأفواه ومصادرة أبسط الحريات السياسية والديمقراطية للمواطنين هذا غيظ من فيض من ممارسات النظام على الصعيد الداخلي .

أما القضية الفلسطينية فقد طالها القسط الأكبر من ممارسات النظام الهاشمي حيث ساهم هذا النظام في تسليم ما تبقى من أراضي فلسطين الى العدو الصهيوني عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وفي الفترة التي تم الحاق الضفة الغربية تحت حكم النظام الهاشمي تعرض شعبنا



ايهما اخطر على القضية المركزية : حسني ام حسين ؟

الفلسطيني لأبشع صنوف القهر والظلم والقمع وبعد انطلاقة المقاومة الفلسطينية . تآمر عليها النظام الملكي فمنذ اليوم الأول للانطلاقة وحتى مجازر ايلول الاسود الدامية والاحراش التي شهدت التصفية العلنية لوجود المقاومة كما علق على المشانق خيرة مناضلي المقاومة الفلسطينية خدمة للعدو الصهيوني ووفاء لدوره كحارس أمين لأطول حدود مع الأراضي المحتلة . ولعل دماء المناضل أبو رائد « أحد كوادر حركة فتح لم تجف بعد حيث تم اعدامه بسبب قيادته لدورية لمقاتلة العدو الصهيوني .

ومنذ اليوم الأول للوحدة العربية بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨ تآمر نظام هذا الملك على هذه الوحدة وكان أول من دعم الانفصاليين عام ١٩٦١ وحّول الأردن الى معسكر لقوى الثورة المضادة حيث يتم داخل الأردن تدريب عصابات الاخوان المسلمين الطائفية الرجعية والعصابات الافغانية المتمردة على النظام التقدمي في افغانستان وزمر العصابات التابعة للكتائب ومليشيات كميل شمعون اللبنانية .

وقد اعتمدت الادارة الامبريالية الامريكية على النظام لتحويل بعض الجيش الأردني قوات تدخل سريع لحماية الحكام الرجعيين العرب في الخليج والجزيرة بعدما اشترك فعلياً في مساندة نظام قابوس الرجعي ضد ثوار عمان . ومساندة نظام الامامة البائد في اليمن ضد النظام الجمهوري ويشهد أبناء شعبنا في الخليج بأم أعينهم قمع النظام من خلال خبراء القمع الذين يرسلهم لمساندة أنظمة الخليج الرجعية القمعية ضد أبناء شعبنا وقواه الوطنية .

فالنظام منذ ولادته وحتى عندما كان لا يزال امارة يحكمها الامير عبد الله ارسل قواته الى العراق عام ١٩٤١ لمساندة القوات البريطانية في قمع ثورة رشيد عالي الكيلاني اذن فقد ولد هذا النظام وفي يده هراوة غليظة للقمع .

ان الحديث عن الدور الخطر الذي يؤديه هذا النظام في خدمة الامبريالية قد تجاوز حدود بلدنا وحتى وطننا ليصل لإرسال صفقات الأسلحة الى جنوب افريقيا ضمن الدور المناط به في معاداة التحرر والتقدم .

وان الحديث عن دور هذا النظام لا يمكن أن يتسع له مجال لأنه دور متواصل ومرتبط أساساً بوجود النظام نفسه ولن ينتهي هذا الدور الا بنهاية هذا النظام واقامة النظام الوطني الديمقراطي الشعبي على انقاضه .

٣ ــ هل ترون ضرورة لاقامة جبهة وطنية في الأردن ، وعلى أية أسس :

ج ــ ٣ ــ إن إقامة جبهة وطنية في الأردن هي مسألة أساسية وهامة ولا بديل عنها من أجل زج كافة الطاقات لمواجهة المخاطر الكبيرة التي تشكلها سياسات وممارسات النظام الملكي . ونرى أنه لا بدّ من إقامة جبهة وطنية عريضة تضم الى جانب الحركة الوطنية الأردنية والقوى الوطنية في الأردن كافة الفعاليات والمنظمات الشعبية والمهنية ويجب الاستفادة من كافة الامكانات والقوى بما يخدم نضال شعبنا ويدفعه خطوات الى الأمام . ان الجبهة الوطنية هي الأداة المجرّبة في انتصار نضال كافة الشعوب على أن تقوم على أسس واضحة تحترم استقلالية كافة القوى المشاركة وأن تقام على أرض الوطن وفي أحضان جماهيرنا المناضلة . ان أي قوة سياسية

ان قيام الجبهة الوطنيه في الاردن مسألة اساسيه وهامه ولابد من انجازها لتكتيل الوطنيين

مهما بلغ مدى فعلها وفعاليتها لن تستطيع أن تحقق انتصاراً على هذا النظام الضليع في التآمر والمراوغة الا من خلال حشد كافة الطاقات ورص الصفوف حول برنامج جبهوي يحقق أهداف شعبنا في الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وانهاء الارتباط بسياسات الامبريالية الامريكية ومشاريعها العدوانية وتحويل بلدنا الى موقع متقدم في الصدام مع العدو الصهيوني . ان بناء جبهة وطنية عريقة في بلدنا ، يجب أن يكون مقدمة لبناء جبهة على المستوى العربي لمواجهة الهجمة الامبريالية الصهيونية وادواتها الرجعيات العربية .

اننا نعتبر قيام الجبهة مسألة هامة ولا بدّ من انجازها وتحتل مرتبة أولى في نضالنا الوطني .

٤ ــ ما هي ابرز النشاطات والفعاليات التي تقومون بها في الوقت الحاضر لفضح النظام ، والمساهمة في النضال الوطني والقومي .

إننا نخوض نضالنا على كافة الصعد ، وفي مقدمتها تطوير وضع منظمتنا على الصعيد النظري والفكري والتنظيمي وبناء أداة تنظيمية قادرة على الوصول الى كافة قطاعات شعبنا وخوض النضال ضد ممارسات وسياسات النظام . ومن أهم النشاطات استغلال كافة المناسبات لتعرية قمع النظام ومجمل سياساته وممارساته ضد شعبنا وتآمره المتواصل على قضية الشعب الفلسطيني والتي تأتي وفي مقدمة تآمره اليوم محاولاته اعادة الهيمنة على الأراضي المحتلة تحت مبرر ما يسمى بخطة التنمية لدعم أبناء الأراضي المحتلة وتنسيقه المتزايد مع الصهاينة حيث يتم كل ذلك بصمت وبعيداً عن الأضواء ولا نترك مناسبة الا ونحاول من خلالها تسليط الأضواء على خيانات النظام ودوره الخطير على مجمل النضال العربي التحرري .

وتلعب نشرتنا الشهرية رغم العقبات الكثيرة التي تعترض صدورها أحياناً دوراً هاماً في فضح وتعرية النظام وسياساته .

ويساهم رفاقنا ومن خلال تجمعات شعبنا وقطاعاته ومنظماته الشعبية في لعب دوراً هاماً في توعية الجماهير بمخاطر هذا النظام ونسلط باستمرار الأضواء على خفايا ممارسات التحالف الطبقي المتحكم ببلدنا . ورغم محاولات التحيم المعقودة على الحركة الوطنية الأردنية إلا أننا نناضل من أجل ابراز صيغة الحركة الوطنية على اساس برنامجي واضح المعالم .

وتلعب المنظمات الشعبية في بلدنا دوراً هاماً في مواجهة السلطة رغم التدخل المخابراتي الفظ في شؤونها . وتزداد النقمة الشعبية مع الازدياد المستمر للأزمة الاقتصادية الاجتماعية في الأردن مما يكسب منظمتنا وحركتنا الوطنية باستمرار حلفاء جدد وبقدر ايغال النظام في مؤامرة كامب ديفيد ينحاز لحركتنا الوطنية عدد أكبر من الشخصيات والقوى المعارضة لخيانة النظام . لقد طرحنا ولا زلنا شعار قيام أوسع اصطفاف وطني من أجل مواجهة خطوات النظام ونعتبر انه الشعار المناسب لتوحيد وتكتيل القوى والجماهير الشعبية داخل بلدنا . ان القمع والارهاب المتواصل ضد منظمتنا وحركتنا الوطنية لن يمنع من ابتكار الوسائل والأساليب المناسبة لتوعية شعبنا وفضح وتعرية النظام على الصعيد القومي تلعب منظمتنا دورها في دعم النضال التحرري لحركة التحرر الوطني والقومي العربية بكل الأشكال المناسبة بداية في المشاركة في القتال في لبنان حتى حصار بيروت والمشاركة في كل النشاطات التضامنية مع المناضلين في كل أقطار وطننا العربي .

اننا نؤمن ايماناً راسخاً أن أي انتصار تحرزه حركة التحرر في أي بلد

شعب فلسطين يصعّد نضال ضد الاحتلال

« لقد ازدادت العمليات العسكرية في القدس القديمة » هذا ما صرح به أحد المسئولين الصهاينة في الأسبوع الأخير من فبراير .

ولكن بقية مدن وقرى فلسطين لم تكن أقل نشاطاً في المواجهة مع العدو الصهيوني من القدس ، فقد انتشرت المظاهرات والمسيرات الشعبية والاصطدامات المسلحة في كل أنحاء فلسطين ، ولم يبخل هذا الشعب بدمه .

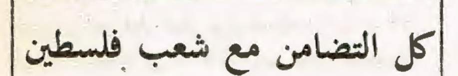
انطلقت المظاهرات تضامناً مع المخيمات الفلسطينية المحاصرة في بيروت والرشيدية ، ثم تحولت ضد الاحتلال ، ومن أجل التحرير ، وضد التقاسم الوظيفي بين الملك والصهاينة ، وضد النهج الاستسلامي ، لتشير بوضوح إلى طبيعة الصراع في المنطقة ، وضرورة حشد كل القوى ضد هذا العدو .

وفي الوقت الذي انطلقت الرصاصات الصهيونية ضد الجماهير الغاضبة في مدن وقرى فلسطين ، انطلقت رصاصات الملك إلى قلب المناضل نايف خليل (أبو الرائد) لأنه أراد القيام بعملية ضد العدو الصهيوني انطلاقاً من مخيم الوحدات ، مما أعاد إلى الأذهان صورة الشهيد أحمد موسى ، وأكد بالتالي الدور الخطر للنظام الملكي في الأردن ضد الثورة الفلسطينية .

وإذا كانت الرجعية الفلسطينية تعمق باستمرار علاقاتها مع الرجعية العربية ، وتريد المتاجرة بدم الشهداء وبالقضية العادلة للشعب ، فإن واجب الثوريين العرب أن يرسموا طريقاً آخر ، يستند أساساً إلى إعادة الاعتبار إلى الدعم الشعبي ليتمكن ثوار فلسطين الحقيقيون من التحرر من كل الصعوبات المالية .

وهذا واجب كل وطني في الجزيرة والخليج في هذه المرحلة .

□جندي اسرائيلي اصيب



كل التضامن مع شعب فلسطين

أصدرت حركات التحرر الوطني العربية المتواجدة بدمشق بياناً بتاريخ ١٨/٢ أعربت فيه عن وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في انتفاضاته المتواصلة ضد الاحتلال الصهيوني ، ومن أجل تحرير وطنه ، وإقامة دولته الوطنية المستقلة .

وأكدت هذه القوى دعمها لكافة الجهود المخلصة لفك الحصار عن المخيمات وحماية البندقية الفلسطينية وتعزيز العلاقات الوطنية الفلسطينية ــ اللبنانية ــ السورية بما يخدم النضال المشترك ضد العدو الامبريالي الصهيوني .

تتمة

عربي سوف ينعكس على كافة الأقطار الأخرى ويخل بموازين الصراع لصالح قوى التحرر . اننا نعرف أن موقع بلدنا وطبيعة النظام الحاكم فيها يرتبان علينا مسؤولية خاصة واستثنائية لا بد من أن نتحملها ونحن نعمل على هذا الأساس مستفيدين من كل تجارب النضال عربياً وعالمياً ونعرف أن نضالنا يلقى كل دعم من أخوتنا في حركة التحرر الوطني والقومي العربية وكل احرار العالم وفي طليعتهم المنظومة الاشتراكية السند والرديف الأساسي لنضال كل شعوب العالم وكادحيه .

س ــ ٥ كيف ترون العلاقات بين الأطراف الثورية في حركـــــــة التحـــــــرر العربيـــــــة ؟

ج ــ ٥ ــ ان حالة الاحباط والتراجع التي تعاني منها حركة التحرر الوطني والقومي العربية بمجملها هي انعكاس للأزمة الحادة التي تعصف بهذه الحركة دون أن نجد وقفة جدية لمعالجة أو على الأقل تشخيص هذه الأزمة بل ينكر البعض حتى مجرد وجود أزمة دون أن يعطي مبرر للمأزق الذي يعانيه النضال التحرري العربي برمته أمام الهجمة الشرسة التي تشنها الامبريالية الامريكية والكيان الصهيوني من خلال القوى الرجعية العربية وبمختلف الاشكال والوسائل ، حيث تبقى حركة التحرر في موقع ردود الفصل ليس الا .

ان كل ذلك يتطلب من القوى الثورية في حركة التحرر الدعوة لعقد لقاء أو مؤتمر يناقش بكل صراحة هذه الأزمة الحادة ويشخص بدقة الواقع العربي الراهن ومعضلات العمل الوطني والقومي . ولابدّ من اثارة أوسع جدل حول هذه الأزمة بكافة الأشكال والوسائل من أجل حل هذه المعضلة الهامة والخطيرة وبتقديرنا أن القوى الثورية تتحمل المسؤولية في هذا المجال . ولا بد من ارتفاع وتيرة التنسيق بين هذه القوى على الصعيد الوطني والعربي . ولا بدّ من ان تسود روح ديمقراطية حقيقية في فهم نقاط الخلاف والعمل على حل هذه الاختلافات بما يخدم استمرار العملية الثورية في وطننا وتطورها ان سياسة التحور داخل حركةالتحرر مسألة خطيرة وقاتلة وتضر بتطور النضال

إن حواراً جدياً ومسؤولاً لا بدّ من أن يبدأ من أجل وضع اليد على الأزمة والأخطاء في حركة التحرر الوطني والقومي العربية وكل لحظة تمر هي من دم ولا تعوض .

ان الحالة الشعبية العربية التي تعاني من قمع الأنظمة وافلاس برامجها وسياساتها تتقدم اليوم بخطوات على حركة التحرر المفترض أن تقف على رأس الجماهير الشعبية وتقودها نحو تحقيق أهدافها نحو النص .

إن خلق أداة تنظم علاقات الأطراف الثورية على مستوى متكافىء وبعيداً عن التحفظات والاعتراضات من هذا الطرف أو ذاك نراها خطوة مهمة لحشد القوى الثورية من أجل تشخيص المعضلات والعمل على حلها . ورفد نضال قوى حركة التحرر في كافة اقطار وطننا العربي . ان خلق هذه الاداة عملية لا تتحمل التأجيل خاصة واننا نخوض معركة واحدة وان تعددت ساحاتها أو خنادقها . وان كان الأمس مبكراً فإن غد متأخر واليوم أفضل .

إن الحوار الجدي لا بد أن يبدأ من أجل علاقات أفضل بين قوى حركة التحرر الوطني .

لابد من عقد اوسع لقاء بين حركات التحرر ولابد ان تسود الروح الديمقرطيه للاتفاق على القواسم المشتركه



موسكو

مؤتمر عالم بلا سلاح نووي دعوات مسئولة للحفاظ على سلام البشرية

عقد في موسكو عاصمة الاتحاد السوفياتي في النصف الثاني من شهر فبراير مؤتمر دولي للسلام شاركت فيه أكثر من ٩٠٠ شخصية من ٨٠ بلداً . ومن ضمن الشخصيات التي شاركت في المؤتمر تلك الأكثر انتقاداً للسياسة السوفياتية سواء في الاتحاد السوفياتي مثل البروفسور زاخاروف أو في الغرب . وقد ألقى الرفيق ميخائيل جورباتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي خطابا صريحاً وواضحاً في المؤتمر تعرض فيه لأبرز القضايا التي تواجه الاتحاد السوفياتي وقضايا العصر . فقد أكد جورباتشوف أن مسيرة التغيير التي بدأها الاتحاد السوفياتي بأبعادها الكبيرة لا رجعة عنها وأنها تحولات وفقاً للاختيار الاشتراكي وهي في ذات الوقت دعوة توجهها الاشتراكية للتباري السلمي مع المنظومة الاجتماعية الأخرى ، وأنها ستبرهن من خلال العمل أنها لصالح التقدم العام والسلام .

ودعى جورباتشوف إلى منهاج علمي لادارة الشؤون الدولية وانتقد النظرة إلى العالم كأنه ضيعة لأصحاب هذه النظرة والاعلان عن مناطق مصالحهم الحيوية وأنها من قوالب التفكير القديم عندما كان استغلال الشعوب الأخرى والتصرف بمواردها والتحكم الاستبدادي بقدراتها متعارف عليه بين الدول الكبرى .

حول قضية النزاعات الاقليمية وفي مقدمتها نزاع الشرق الأوسط الذي اعتبره جورباتشوف عقدة أعصاب العالم الحساسة حيث تتقاطع مصالح العديد من الدول وتقاطع طرق الأديان والثقافات . كذلك بالنسبة للحرب العراقية الايرانية والمشكلة الأفغانية وجنوب أفريقيا وغيرها .

حيث أكد أن التسوية السياسية العادلة للنزاعات الاقليمية يمليها نفس منطق العالم المترابط المتكامل الذي يتطلب حل المعضلات العالمية الأخرى . والمهم هو المراعاة الصارمة لحقوق الشعوب في أن تختار بنفسها طريقها إلى المستقبل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ودعى جورباتشوف إلى تصفية القواعد الأجنبية وإعادة القوات إلى أوطانها . وأشار إلى المبادرة السوفياتية بالبدأ في الانسحاب من أفغانستان ومنغوليا ، وتعرض جورباتشوف إلى قضية الارهاب فأكد أنه شر ولكن محاولة اجتثاثه بواسطة الارهاب الرسمي تعني ارتكاب جريمة أبشع بحق الانسانية . وأعرب على استعداد الاتحاد السوفياتي للتعاون لمكافحة كافة أشكال الارهاب .

منظومة للأمن الدولي الشامل ومبادراته الأخرى في أن الاتحاد السوفياتي مستعد للتخلي عن صفته كدولة نووية ولتقليص كل الأسلحة الأخرى إلى الحد الأدنى من الكفاية المعقولة وأن الاتحاد السوفياتي لا يطالب لنفسه بأي شيء يحجبه عن الآخرين

وشدد جورباتشوف أنه على أهمية كل هذه المشاكل وغيرها فإن المدخل الصحيح لحلها هو بالاتفاق على وقف سباق التسلح باتجاه تحقيق الهدف وهو عالم بلا سلاح نووي عام ٢٠٠٠ وتوجيه الموارد البشرية والمادية لحل هذه المشاكل استعداد لدخول القرن الحادي والعشرين .

الفلبين : انهيار الهدنة بين الحكومة واليسار

وأخيراً انهارت الهدنة التي تم ترتيبها بين قوات الحكومة الفلبينية وجيش الشعب الجديد وهو الأداة المسلحة للحزب الشيوعي الفلبيني وحلفائه في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية . ويجيء انهيار وقف اطلاق النار ليضع نهاية لتعايش مؤقت بين النظام الفلبيني ومعارضيه ، ودخول الصراع في الفلبين مرحلة جديدة من العنف .

تمثل الجبهة الوطنية الديمقراطية أوسع تحالف سياسي جذري في الفلبين حيث تضم ١٢ منظمة متباينة من الحزب الشيوعي الفلبيني حتى المسيحيين من أجل التحرير ولكن جميع هذه القوى متفقة على اجراء تغييرات جذرية في البنية الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك في علاقات الفلبين الخارجية وفي مقدمتها تصفية القواعد العسكرية الأميركية الضخمة وفك تبعية الفلبين للامبريالية الأميركية

من خلال التطورات العاصفة التي شهدتها الفلبين منذ الاطاحة بالدكتاتور ماركوس فإن رئيسة الفلبين كورزان اكينو حريصة على عدم المساس بالمرتكزات الأميركية الأساسية في الفلبين وهي القواعد الأميركية والاحتكارات الأميركية وعلاقات التبعية للولايات المتحدة التي تجعل من الفلبين الموقع الأميركي المهم إلى جانب اليابان . كما أنها حتى الان لا تريد إحداث تغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الفلبين ولا المساس بالاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات ، ولا بالامتيازات الضخمة

الدولارات من الديون ، فيما يستمر استنزاف الاقتصاد الفلبيني بتهريب مئات الملايين من الدولارات إلى الخارج . وفي الوقت الذي يستمر فيه قمع القوى الجذرية والتضييق على المعارضة الديمقراطية ، فإن القوى اليمينية لا تحظى فقط بكامل الحرية ، بل بتعاون ودعم القوات المسلحة التي تقدم لها السلاح والذخيرة .

أما نقطة الافتراق الرئيسية والتي تسببت في إنهاء الحوار بين الجبهة الوطنية الديمقراطية والحكومة الفلبينية فهي إصرار كورزان اكينو وحكومتها على استمرار وجود القواعد الأميركية الضخمة في الفلبين حتى بعد فترة انتهاء المعاهدة القائمة عام ١٨٩٢ . وقد قبلت الجبهة الوطنية أن تطرح هذه القضية للاستفتاء العام ورفضت اكينو ذلك

ولا شك أن الشعب الفيليبني الذي أسقط ماركوس وأجبره على الرحيل ، لن يقف في منتصف الطريق ، ولن يقبل بحكومة مطواعة للبيت الأبيض تعبّد الطريق لماركوس جديد ، بل سيواصل ثورته حتى تحقيق كامل أهدافه الوطنية

كلمة للقراء الأعزاء

ستكون هذه الصفحة لرفاقنا القراء ، سننشر ما يكتبون الينا ، من هموم المواطن الى آرائهم لتطوير النشرة لتكون منبراً تقدمياً يسهم الجميع في تطويره لتكون هذه النشرة صورة عن الصحافة التي يطمح الناس أن تكون موجودة بين أيديهم لا تخضع لقوانين القمع ، ولا تراعي إلّا كرامة الانسان والوطن ، ولا تهدف الا لكشف المزيد من فضائح هذه الأنظمة المعادية للجماهير ، وتسليط النقد البناء على ممارسات الوطنيين والتقدميين من أجل أن يكون أكثر قدرة على مواجهة الخصوم .

٥ ـ مارس هي نشرة كل الوطنيين الغيورين على مصلحة البلاد ، والذين تهمهم الكلمة الحرّة والشجاعة والمعبرة عن هموم المواطن والوطن .

بادىء ذي بدء أقدم جزيل شكري وامتناني الى كافة الأخوة من الصحفيين والاداريين والمحرر على هذا المعين ، اذ تعتبر هذه النشرة مصدر مهم من المصادر التي نكون على اتصال بها . والمعبر الحقيقي عن الواقع الخليجي المأساوي وبالتالي هي لسان حال كل الجماهير الخليجية المغلوبة على أمرها .

تسلسل المعلومات في النشرة ، تسلسل منطقي ولطيف ، من حيث تبدأ النشرة عن الواقع الخليجي ومن ثم الشئون العربية وتنتهي بالشخصيات أو حركات التحرر الثورية في العالم .

أفضل لو تضاف فقرة جديدة الى النشرة ، تبحث عن المسائل العربية والعالمية من الناحيتين التاريخية والسياسية على سبيل المثال قضية جنوب السودان ، كيف أنشأت ، ومنذ متى ، وما هي الحركات أو الأحزاب الناشطة في تلك القضية والى أين وصلت وهكذا . أو القضية الكردية ، أو القضايا الراهنة في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية

كذلك أرغب بحيادية الكاتب ، لكي يعبر عن السمة الديمقراطية التي نؤمن ويؤمن بها ، ينبغي أن يذكر الجانب الايجابي والسلبي لأي موضوع على السواء ، ان الكاتب فقط يعبر عن الجانب السلبي للحكام الخليجيين ، أما السالب الايجابي فلم يذكر الكاتب شيئاً عنه ، فعلى سبيل المثال ... الجسر الذي أنشأ ما بين السعودية والبحرين ، حيث أن أدنى فائدة للجسر هي دحض آراء وادعاءات الحكام الايرانيين (البحرين جزء صغير من ايران)

وفي الختام لدينا سؤالين أرجو أن تجيب النشرة عليهما بشكل غير مباشر .

١ ـ هل المستوى المعيشي للفرد الخليجي أفضل أو للمواطن السوري أو العراقي أو الليبي ؟

٢ ـ هل الخليج خليجاً فارسياً أم عربياً ؟ .

أخوكم من المنفى
أبو صقر

شكراً للأخ أبو صقر على هذه الرسالة ، وسنعمل جهودنا لتطوير النشرة لتسدد النقص الذي يراه رفاقنا وأصدقائنا .

ونود أن نوضح بأن الثورة الايرانية لم تطرح يوماً بأن البحرين جزء من إيران ، بل ان قيادات كثيرة وقفت ضد ادعاءات روحاني عام ١٩٧٩ واعتبرته عميلاً أميركياً يريد دق اسفين بين العرب والايرانيين .

أما بالنسبة للمستوى المعيشي ، فاذا كان المقصود دخل الفرد وبعض الخدمات ، فلا شك أن امكانيات دول الخليج كبيرة مع وجود عدد صغير من المواطنين ، مما يعني أنفسهم على الحديدة من منتصف الشهر ، ولا يجب مقارنة هذه الدول الغنية نفطياً مع غيرها في الميدان الاقتصادي فقط ، بل لا بد من معرفة الطبيعة الطبقية لهذه الانظمة وعلاقاتها مع الامبريالية ودورها في استنزاف الثروة العربية النفطية ... الخ . ولا بدّ من التمييز بين الدول العربية في ميادين توزيعها للدخل .

أما حول الخليج .. فنحن نقول « الخليج العربي » ولكن لا يجب الوقوع في الفخ الامبريالي الذي يريد أن يتضارب العرب والايرانيون على التسمية ، في الوقت الذي هو خليج أميركي بشركاته وأساطيله وقواعده العسكرية .

أزمات النظام تستفحل

اخوتنا الأعزاء في نشرة ٥ مارس :

أعبر عن اعجابي بما تكتبوه ، وأود أن أقول بأن الكلمة الحرة لا بد وأن تصل الى كل الناس وتأكدوا بأنه رغم تغير الظروف ، فإن جوهر الناس كما هو ، فقط لو تنبش الغبار الذي علق من الاسهم والعقارات والأزمات وغيرها . وفي العموم هم كما هم محبين لكل ما هو جميل وأفضل لحياتهم وأبنائهم ... فهل يحقق الوضع الحالي هذه الطموحات ؟ . هذا ما يبدو أنه مستحيل ... لكن الناس يحسون أن الظروف في المنطقة أصعب وأقوى من الفترة السابقة ... انها تؤثر فينا جميعاً ... وبالتالي فأي سلطة في الخليج تتأثر بذلك ... الا أن هناك شعور بأن السرقات والاغتناء على حساب الناس لو خفّت ، فسيكون الحال أفضل ، وهذا ما يدركه أهل النظام ... لذلك تظهر بين الحين والآخر اشاعات عن تغييرات وزارية مرتقبة لبعض المسئولين المرتشين كالشيراوي ، الشيخ خالد (الاسكان) ، ابراهيم عبد الكريم (المالية) حبيب قاسم (وزير التجارة) حسن النصف (وكيل التجارة) أحمد حبيل (الوكيل المساعد لشئون التجارة) وغيرهم مثل وزير الأشغال الجشي ... ولكن الكل يعرف أن الحكومة لا يمكن أن تمس نظامها الوظيفي في أخلاقه ونزاهته المزعومة وتركيبته

ولكن من الضروري تسليط المزيد من الأضواء على فضائحهم وكشفها للناس في الداخل والخارج .. فكثرة الدق تفج اللحام .

والله الموفق

أخوكم
مشعل

الاخوة / هيئة تحرير ٥ مارس :

لدي بعض الملاحظات أو المقترحات السريعة التي قد تكون مفيدة لاغناء وتطوير ٥ مارس :

١ ـ اغناء وتنويع الصفحة الثقافية ، ونشر بعض من كتابات القراء (شعر أو قصة قصيرة أو خواطر) .

٢ ـ الاهتمام بنشر ومتابعة الأحداث والتطورات الدولية مع تعليقات مختصرة عنها .

٣ ـ تخصيص باب للدعاية لأفكار الاشتراكية العلمية ومنجزات منظومة الدول الاشتراكية وكذلك الانظمة الثورية في العالم الثالث .

٤ ـ تخصيص باب لنشر أخبار أو مقتطفات من الصحافة الشقيقة للحركات والأحزاب الثورية في الخليج أو المنطقة العربية عموماً ....

« مـاجـد »

الرفاق الأعزاء في هيئة تحرير (٥ مارس) الغراء : تحية رفاقية :

نسجل لكم محصلة لملاحظات ومقترحات عدد من الرفاق في منظمة الحزب الشيوعي العراقي في الدانمارك نأمل أن تكون مساهمة متواضعة في الجهود المبذولة لتطوير (٥ مارس) : ـ

١ ـ ان تغطية (٥ ـ مارس) للتطورات والأحداث السياسية على صعيد البحرين ، الخليج العربي ، المنطقة العربية ، تغطية دقيقة ومواكبة للأحداث بما يتناسب مع وتيرة تطورها .

٢ ـ نقترح أن يجري الاهتمام في الجانب التحليلي الفكري (نظري ـ سياسي) ، وبشكل خاص حول أزمة حركة التحرر الوطني العربية ، وجذور هذه الأزمة ، وسبل الخروج منها .

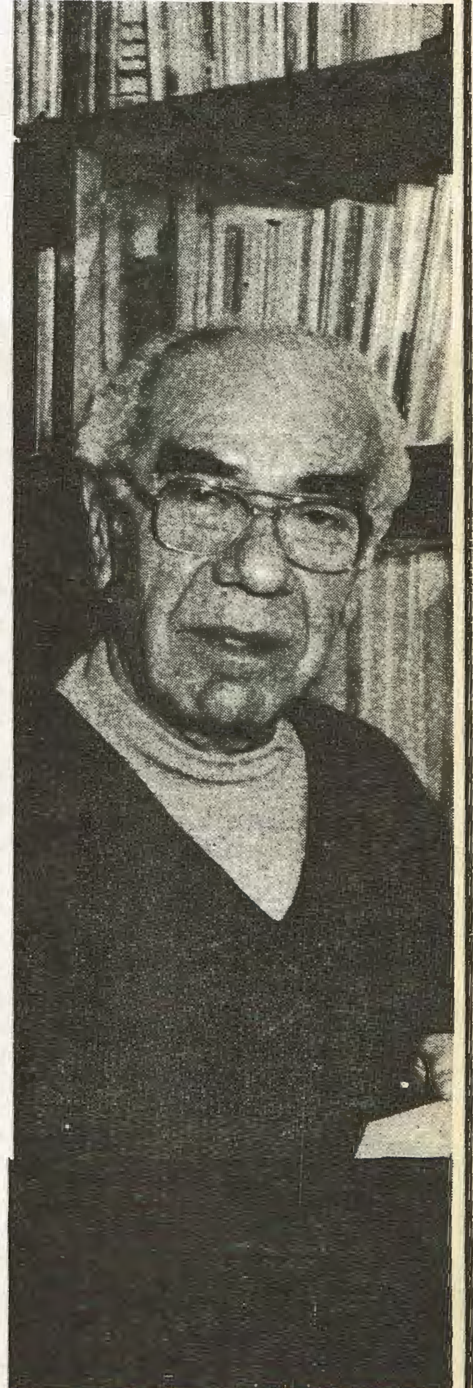
٣ ـ نقترح أن يستحدث باب ثابت في (نشرة ٥ مارس) يكرس في التعريف في الحركة الثورية في الخليج العربي ، وأبرز تجاربها التاريخية ، مع نشر مقتطفات أساسية من برامجها ، ويفضل البدء بالتجربة التاريخية لجبهتكم المناضلة (الجبهة الشعبية في البحرين) . ودمتم للنضال ..

منظمة الحزب الشيوعي العراقي في الدنمارك
كوبنهاكن ـ ١٩٨٧/١/١٧

تبرعـات

٥	دينار بحراني من مواطن
٢٠٠٠	ريال من أنصار الجبهة في مجلس التعاون
٣٠٠	دولار من أنصار الجبهة في أوربا
١٠٠	دينار من لجنة دعم ٥ ـ مارس

حسين مروة الحي والقتلة الموتى



.... أما صيته فهو الآن اذيع منه في الماضي . وأما صوته فيزداد رنيناً ، والذين قتلوه لن يستطيعوا قتل أفكاره بعد أن شرقت وغربت .

لقد احرقت الكنيسة مؤلفات ابن رشد في القرن الثالث عشر الميلادي لكن الرشدية استمرت اربعة قرون اخرى وهي تقض مضاجع البابا والاكليروس . ولئن كان القتلة الظلاميون قد فجعوا الثقافة بواحد من رموزها الشامخة فقد جاءوا متأخرين . لقد قتلوه بعد ان احتل في ضمير الوعي العربي مكانة لايسهل انتزاعها منه . وبعد أن صارت كتاباته ملكاً مشاعاً لقطاعات واسعة من المثقفين والمناضلين وعامة القراء والمتعلمين . اي بعد ان بلغ مرحلة لم يبق فيها للموت سلطان عليه ولم تعد للرصاص قدرة على الغائه .

وعندما يقتل مفكّر في هذه المرحلة من حياته فإنما يحقق قاتلوه هدفاً واحداً هو تغييب جسده . وخلافاً لذلك فهم يسابقون في توسيع المدى الذي كانت افكاره تتحرك فيه .

ان اغتيال حسين مروة وبهذا الاسلوب الدنيء والخسيس والجبان قد زاده حياة وضاعف من تأثيره وعمق تغلغله في الوعي العربي . بينما وصم قاتليه بكل مايصم الساقطين من اغلال اخلاقي وانحطاط حضاري . وكشف عن هويتهم المغموسة في مستنقع السلفية والمشبوهة في اصلها ونشأتها كما هي في غاياتها ومراميها .

لقد اكتسب حسين مروة شرف الشهادة وانضاف الى قائمة العلماء الشهداء التي تضم امثال صالح بن عبد القدوس والحلاج وبرونو ... وسيبقى رمزاً خالداً للفكر المقاتل حياً في القلوب والاذهان وحافزاً للمزيد من العطاء في جبهة الثقافة وللنضال المتواصل حتى استئصال شأفة الظلاميين من ايتام هولاكو وتيمور لنك .

فارس الثقافة الحرة الذي ترجل وهو يتلقى رصاصات كاتم اريد بها ان تكتم صوته . ابن التراث التقدمي الذي ازيح الظلام فتسلل اليه ليقتله ظناً منه أن رحيله سيعيد كرة التاريخ الى مرماه المغلق .

لكنه لم يصمت ولم يرحل .